

باب الموصى له

قوله ﴿ تَصِحَّ الوَصِيَّةُ لِكُلِّ مَنْ يَصِحَّ تَمْلِيكُهُ : مِنْ مُسْلِمٍ ، وَذِمِّيٍّ ، وَمُرْتَدٍّ ، وَحَرَبِيٍّ ﴾ .

تصح الوصية للمسلم ، والذمي . بلا نزاع . لكن إذا كان معيناً .
أما غير المعين - كاليهود والنصارى ونحوهم - فلا تصح . صرح به الحارثي وغيره . وقطع به .

وكذا الحربى نص عليه ، والمرتد . على الصحيح من المذهب .
أما المرتد : فاختار صحة الوصية له أبو الخطاب وغيره . وقدمه المصنف هنا .
قال الأزجى فى منتخبه ، والفروع : تصح لمن صح تملكه .
وقدمه فى الهداية ، والمستوعب ، والخلاصة .
وقال ابن أبى موسى : لاتصح لمرتد .

وأطلقهما فى المذهب ، والحرر ، والشرح ، والرايعتين ، والنظم ، والحاوى الصغير ، والفاثق .

واختار فى الرعاية : إن بقى ملكه : صح الإيضاء له ، كالهبة له مطلقاً . وإن زال ملكه فى الحال : فلا .

قال فى القاعدة السادسة عشر : فيه وجهان . بناء على زوال ملكه وبقائه .
فإن قيل بزوال ملكه : لم تصح الوصية له ، وإلا صحت . وصحح الحارثي عدم البناء .

وأما الحربى : فقال بصحة الوصية له : جماهير الأصحاب .
وجزم به فى الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ،
والوجيز ، وغيرهم .

قال فى الفروع : هذا المذهب .

قال في الرعاية : هذا الأشهر ، كالمبة إجماعاً .

وقيل : لا تصح .

وقال في المنتخب : تصح لأهل دار الحرب . نقله ابن منصور .

قال في الرعاية : وعنه تصح للحربي في دار حرب .

قال الحارثي : والصحيح من القول : أنه إذا لم يتصف بالقتال والمظاهرة :

صحّت ، وإلا لم تصح .

فأمره : لا تصح لكافر بمصحف ، ولا بعبد مسلم .

فلو كان العبد كافراً ، أو أسلم قبل موت الموصي : بطلت .

وإن أسلم بعد العتق : بطلت أيضاً ، إن قيل بتوقف الملك على القبول ، وإلا

صحّت .

ويحتمل أن تبطل . قاله في المغني .

تغييره

أمرهما : قوله ﴿ وَتَصِحُّ لِمَكَاتِبِهِ ، وَمُؤَدَّبَرِهِ ﴾ .

هذا بلا نزاع . لكن لو صحّت ، وضاق الثلث عن المدير : بدى ، بنفسه .

فيقدم عتقه على وصيته . على الصحيح من المذهب .

قدمه في الرعايتين ، والحاوي الصغير ، والحارثي ، والفائق ، والفروع ،

والمغني ، والشرح ، ونصراه .

وقال القاضي : يعتق بعضه ويملك من الوصية بقدر ما عتق منه .

الثاني : قوله ﴿ وَتَصِحُّ لِأُمِّ وَلَدِهِ ﴾ . بلا نزاع .

كوصيته : أن ثلث قرينته وقف عليها مادامت على ولدها . نقله المروزي

رحمه الله تعالى .

فأمره : لو شرط عدم تزويجها ، فلم تزوج . وأخذت الوصية ، ثم تزوجت .

فقيل : تبطل . قدمه ابن رزين في شرحه ، بعد قول الخرقى « وإذا أوصى لعبده بجزء من ماله » .

قال في بدائع الفوائد - قبل آخره بقريب من كراسين - قال في رواية أبي الحارث : ولو دفع إليها مالا - يعنى إلى زوجته - على أن لا تتزوج بعد موته . فتزوجت ، ترد المال إلى ورثته .

قال في الفروع - في باب الشروط في النكاح - : وإن أعطته مالا على أن لا يتزوج عليها : رده إذا تزوج . ولو دفع إليها مالا على أن لا تتزوج بعد موته ، فتزوجت : رده إلى ورثته . نقله الحارثى . انتهى .

فقياس هذا النص : أن أم ولده ترد ما أخذت من الوصية إذا تزوجت . فتبطل الوصية بردها . وهو ظاهر ما اختاره الحارثى .

وقيل : لا تبطل ، كوصيته بعق أمته على أن لا تتزوج . فسات ، وقالت لا أتزوج : عتقت .

فإذا تزوجت : لم يبطل عتقها . قولاً واحداً . عند الأكثرين .

وقال الحارثى : يحتمل الرد إلى الرق . وهو الأظهر ، ونصره .

وأطلقهما في الفروع ، والمغنى ، والشرح ، والرعاية الكبرى ، والحارثى .

قوله ﴿ وَتَصِحَّ لِعَبْدٍ غَيْرِهِ ﴾ .

هذا المذهب . وعليه الأصحاب .

وعنه : لا تصح الوصية لقين زَمَنَها . ذكره ابن عقيل .

تنبيهان

أمرهما : يستثنى من كلام المصنف ، وغيره - ممن أطلق - الوصية لعبد وارثه

وقاتله . فإنها لا تصح لهما ، ما لم يصير حراً وقت نقل الملك . قاله في الفروع وغيره . وهو واضح .

الثانى : ظاهر كلام المصنف : صحة الوصية له . سواء قلنا يملك أو لا يملك .
وصرح به ابن الزاغونى فى الواضح . وهو ظاهر كلام كثير من الأصحاب .
والذى قدمه فى الفروع : أنها لا تصح إلا إذا قلنا يملك .
فقال : ونصح لعبد إن ملك .

وتقدم التنبيه على ذلك فى كتاب الزكاة فى فوائد العبد : هل يملك بالتملك ؟
قوله ﴿ فَإِنْ قَبِلَهَا فَهِيَ لِسَيِّدِهِ ﴾ .

مراده : إذا لم يكن حراً وقت موت الموصى .
فإن كان حراً وقت موته : فهي له . وهو واضح .

وإن عتق بعد الموت وقبل القبول : ففيه الخلاف المتقدم فى الفوائد المتقدمة
فى الباب الذى قبله .

وإن لم يعتق : فهي لسيده . على الصحيح من المذهب . وعليه الأصحاب .
قال الحارثى : ويتخرج أنها للعبد .

ثم قال : وبالجمله فاختصاص العبد أظهر .
وقال ابن رجب : المال للسيد .

نص عليه فى رواية حنبل .
وذكره القاضى وغيره .

وبناء ابن عقيل وغيره على الخلاف فى ملك السيد .

فأمره : لو قبل السيد لنفسه : لم يصح . جزم به فى الترغيب .

ولا يفتقر قبول العبد إلى إذن سيده . على الصحيح من المذهب . نص عليه
فى الهبة . وعليه جماهير الأصحاب .

وقيل : بلى . اختاره أبو الخطاب فى الانتصار .

قوله ﴿ وَتَصِحُّ لِعَبْدِهِ بِمُشَاعٍ ﴾ .

وهذا المذهب . وعليه الأصحاب . وقطع به كثير منهم .
وعنه : لا تصح لقن زمن الوصية . كما تقدم .
وَوَجَّهَ في الفروع في صحة عتقه ، ووصيته لعبده بمشاع : روايتين ، من قوله
لعبده « أنت حر بعد موتى بشهر » في باب المدبر .

فائدتاه

الأولى : لو وصى له بربع ماله ، وقيمته مائة ، وله سواء ثمانمائة : عتق . وأخذ
مائة وخمسة وعشرين . هذا الصحيح .

ويتخرج : أن يعطى مائتين تكميلاً . لعتقه بالسراية من تمام الثلث .
قال في الرعاية الكبرى ، قلت : ويحتمل أن يعتق ربعه ، ويرث بقيته .
ويحتمل بطلان الوصية . لأنها لسيدة الوارث . انتهى .

الثانية : تصح وصيته للعبد بنفسه أو برقبته . ويعتق بقبول ذلك ، إن خرج
من الثلث ، وإلا عتق منه بقدر الثلث .

قوله ﴿ وَإِنْ وَصَّى لَهُ بِمُعَيِّنٍ ، أَوْ بِمِائَةٍ : لَمْ تَصِحَّ ﴾ .

هذا المذهب . قاله في الفروع ، وغيره .

وصحيحه المصنف ، والشارح ، وغيرهما .

قال الزركشي : هذا المشهور من الروايات .

قال ابن رجب : أشهر الروايتين عدم الصحة .

وجزم به في الوجيز ، وغيره .

وقدمه في الهداية ، والمستوعب ، والخلاصة ، والحرر ، والرعايتين ، والحاوي

الصغير ، والفائق ، وغيرهم .

بل عليه الأصحاب .

﴿ وَحُكِيَ عَنْهُ أَنَّهَا تَصِحَّ ﴾ .

وصرح بهذه الرواية ابن أبي موسى ومن بعده .

قال الحارثي : وهو المنصوص .
فعلينا يُشْتَرَى من الوصية ويعتق . وما بقي فهو له .
جزم به في السكافي وغيره . وقدمه في الرعاية ، وغيرها .
وقيل : يُعْطَى ثلث المعين إن خرجا معه من الثلث .
فإن باعه الورثة بعد ذلك فالمائة لهم ، إن لم يشترطها المبتاع . قاله جماعة من
الأصحاب .

قال في الفروع : إذا وصى له بمعين ، فعنه : كما له .
وعنه : يُشْتَرَى ، ويعتق .
وكونه كما له : قطع به ابن أبي موسى .
تنبيه : من الأصحاب من بنى الروايتين هنا على أن العبد : هل يملك ، أولا ؟
فإن قلنا يملك : صححت ، وإلا فلا .
وهي طريقة ابن أبي موسى ، والشيرازي ، وابن عقيل ، وغيرهم .
وأشار إلى ذلك الإمام أحمد رحمه الله في رواية صالح .
ومنهم من حمل الصحة على أن الوصية القدرُ المعين ، أو المقدر من التركة
لأبعينه . فيعود إلى الجزء المشاع .

قال ابن رجب في فوائده : وهو بعيد جدا .
وتقدم ذلك في كتاب الزكاة في العبد : هل يملك بالتملك ، أم لا ؟ .
قوله ﴿ وَتَصَحَّ لِلْحَمَلِ ، إِذَا عَلِمَ أَنَّهُ كَانَ مَوْجُودًا حِينَ الْوَصِيَّةِ ﴾ .
هذا بلا نزاع . لكن هل الوصية له تعلق على خروجه حيا ؟ وهو اختيار
القاضي ، وابن عقيل في بعض كلامه ، أو يثبت الملك له من حين موت الموصي
وقبول الولي له ؟ .

واختار ابن عقيل أيضاً - في بعض كلامه - فيه وجهان .

وصرح أبو المعالي ابن منجا بالثاني ، وقال : ينعقد الحول عليه من حين الملك إذا كان مالا زكويًا . وكذلك في المملوك بالإرث .
وحكى وجهًا آخر : أنه لا يجري في حول الزكاة ، حتى يوضع . للتردد في كونه حيًا مالكا كالمكاتب .

قال في القواعد : ولا يعرف هذا التفريع في المذهب .
قوله ﴿ بَأَنْ تَضَعَهُ لِأَقَلِّ مِنْ سِتَّةِ أَشْهُرٍ ، إِنْ كَانَتْ ذَاتَ زَوْجٍ ، أَوْ سَيِّدٍ يَطُوهَا ، أَوْ لِأَقَلِّ مِنْ أَرْبَعِ سِنِينَ ، إِنْ لَمْ تَكُنْ كَذَلِكَ ، فِي أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ ﴾ .

يعنى : إن لم تكن ذات زوج ، ولا سيد يطؤها .
وأطلقهما في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، وشرح ابن منجا ، والفروع ، والفائق .

أمرهما : تصح الوصية له إذا وضعته لأقل من أربع سنين بالشرط المتقدم .
وهو المذهب .

قال في الوجيز : وتصح لمحل تحقق وجوده قبلها . وصححه في التصحيح .
وجزم به في الكافي ، والمغنى ، والشرح . وقدمه في الخلاصة .
والوجه الثاني : لاتصح الوصية . لأنه مشكوك في وجوده . ولا يلزم من لحوق النسب صحة الوصية .
ويأتى كلامه في المحرر وغيره .

تنبيهان

أمرهما : لأقل من ستة أشهر إن كانت ذات زوج أو سيد يطؤها .
وكذا قال في المغنى ، وجماعة .
وقال القاضى فى المجرّد ، وابن عقيل فى الفصول : إن أتت به لدون ستة

أشهر - من حين الوصية - صحت ، سواء كانت فراشاً أو بائناً . لأننا نتحقق وجوده حال الوصية .

قال الحارثي : وهو الصواب ، جزماً . وهو كما قال .

الثاني : قوله « أو لأقل من أربع سنين » هذا بناء منه على أن أكثر مدة الحمل أربع سنين . وهو المذهب ، على ما يأتي في كلام المصنف مصرحاً به في أول كتاب العدد .

وأما إذا قلنا : إن أكثر مدة الحمل : سنتان ، فبأن تضعه لأقل من سنتين . والشارح - رحمه الله - جعل الوجهين اللذين ذكرهما المصنف مبنيان على الخلاف في أكثر مدة الحمل .

والأولى : أن الخلاف في صحة الوصية وعدمها . وعليه شرح ابن منجا . وهو الصواب .

فائدة : قال المصنف وغيره : فإن كانت فراشا لزوج أو سيد ، إلا أنه لا يطؤها - لكونه غائباً في بلد بعيد ، أو مريضاً مرضاً يمنع الوطء ، أو كان أسيراً ، أو محبوساً ، أو علم الورثة أنه لم يطأها ، أو أقروا بذلك - : فإن أصحابنا لم يفرقوا بين هذه الصورة وبين ما إذا كان يطؤها .

قال المصنف : ويحتمل أنها متى أتت به في هذه الحال ، أو وقت يغلب على الظن أنه كان موجوداً حال الوصية - مثل أن تضعه لأقل من غالب مدة الحمل - أو تكون أمارات الحمل ظاهرة ، أو أتت به على وجه يغلب على الظن أنه كان موجوداً بأمارات الحمل ، بحيث يحكم لها بكونها حاملاً : صحت الوصية له . انتهى .

قلت : وهذا هو الصواب .

وجزم به في السكافي .

قال الزركشى : وجزم به فى المغنى .

وليس كذلك . وقد تقدم لفظه .

قال فى الرعاية الكبرى : ولا تصح الوصية للحمل ، إلا أن تضعه لدون ستة أشهر من حين الوصية .

وقيل : إذا ماوضعتة بعدها - لزوج أو سيد - ولم يلحق نسبه إلا بتقدير وطء قبل الوصية : صحت له أيضاً . انتهى .

وقال فى الفروع : فإن أتت به لأكثر من ستة أشهر - ولا وطء - فوجهان . ما لم يجاوز أكثر مدة الحمل .

وقال فى الرعاية الصغرى ، والحاوى الصغير ، والفائق : ولا تصح وصية الحمل إلا أن يولد حياً قبل نصف سنة منذ وصى له .

وإن ولد بعدها قبل أكثر مدة الحمل ما لم يلحق الواطئ . نسبه إلا بوطء قبل الوصية : صحت ، وإلا فلا .

وإن ولد لأكثر مدة الحمل فأقل ، ولا وطء إذا : فوجهان .

وقال فى الكبرى : ولا تصح له إلا أن يولد حياً قبل نصف سنة منذ الوصية . وإن ولد بعدها قبل أكثر مدة الحمل - إذا لم يلحق - فلا تصح الوصية له . وإن كانت بائناً فكذلك .

وقيل : لا تصح الوصية ، وإن ولدته بعد أكثر مدة الحمل من حين الفرقه وأكثر من ستة أشهر من حين الوصية لم يلحقه . فلا تصح الوصية له .

وإن ولدته لأقل من أربع سنين منذ الفرقه لحقه . وصحت .

وإن وصى لحمل من زوج أو سيد يلحقه : صحت .

وإن كان منفياً - بلعان ، أو بدعوى الاستبراء - فلا .

وإن كانت فراشاً لزوج أو سيد ، وما يطؤها - لبعد ، أو مرض ، أو أسر ،

أو حبس - لحقه . وصحت الوصية .

وقيل : وكذا إن وطئها .

ويحتمل أن يلحقه إن ظننا أنه كان موجوداً حين الوصية . انتهى .

تغية : قول المصنف « لأقل من ستة أشهر ، ولأقل من أربع سنين » وكذا قال الأصحاب .

قال ابن منجا في شرحه : ولم يذكر المصنف « بأن تضعه لسته أشهر ، أو لأربع سنين » ولا بد منها .

فإنها إذا وضعته لسته أشهر ، أو لأربع سنين : علم أيضاً أنه كان موجوداً . لاستحالة أن يولد ولد لأقل من ستة أشهر .

وتبع في ذلك المصنف في المغنى .

والصواب : ما قاله المصنف هنا والأصحاب .

ولذلك قال الزركشى : انعكس على ابن منجا الأمر . انتهى .

فأمرناه

إمراهما : لو وصى لرجل امرأة ، فولدت ذكراً وأنثى : تساويا في ذلك .

وأما الوصية بالرجل : فتأتى في كلام المصنف في أول باب الموصى به .

الثانية : لو قال « إن كان في بطنك ذكر : فله كذا . وإن كان أنثى :

فكذا » فكان فيه ذكر وأنثى ، فلهما ما شرط .

ولو كان قال « إن كان مافى بطنك ذكر : فله كذا ، وإن كان مافى بطنك

أنثى : فله كذا » فكان فيه ذكر وأنثى : فلا شيء لهما . قاله في الفروع .

وإن كان خنثى - في المسألة الأولى - فقال في الكافي : له ما للأنثى حتى

يتبين أمره .

قوله ﴿ وَإِنْ وَصَّى لِمَنْ تَحْمِلُ هَذِهِ الْمَرْأَةُ : لَمْ تَصِحَّ ﴾ .

وهو المذهب . وعليه جماهير الأصحاب .

وجزم به في الوحيز ، وغيره .

وقدمه في الفروع ، وغيره .

وقيل : تصح .

وجزم ابن رزين بصحة الوصية للمجهول والمعدوم ، وصحتها بهما أيضاً .

قال في القواعد الفقهية : لاتصح لمعدوم بالأصالة ، كـ « من تحمل هذه الجارية »

صرح به القاضي ، وابن عقيل .

وفي دخول المتجدد بعد الوصية ، وقبل موت الموصى : روايتان .

وذكر القاضي - فيمن وصى لمواليه ، وله مدبرون ، وأمهات أولاد - أنهم

يدخلون . وعلل بأنهم أموال حال الموت . والوصية تعتبر بحال الموت .

وخرج الشيخ تقي الدين رحمه الله على الخلاف في المتجدد بين الوصية والموت ،

قال : بل هذا متجدد بعد الموت . فمنعه أولى .

وأفتى الشيخ تقي الدين أيضاً : بدخول المعدوم في الوصية تبعاً . كمن وصى

بغلة ثمره للفقراء ، إلى أن يحدث لولده ولد .

فأئمة : لو وصى بثلثه لأحد هذين . أو قال « لجاري » أو « قريبي فلان »

باسم مشترك : لم تصح الوصية . على الصحيح من المذهب . وعليه الأصحاب .

وعنه : تصح . كقوله « أعطوا ثلثي أحدهما » في أصح الوجهين .

قال في القواعد الأصولية ، فيما إذا قال « لجاري ، أو قريبي فلان » باسم

مشترك ، أصح الروايتين عند الأصحاب : لاتصح ، للإيهام .

واختار الصحة في غير الأولى : القاضي ، وأبو بكر في الشافى ، وابن رجب .

وتقدم في التي قبلها : كلام ابن رزين .

وجزم المصنف في فتاويه : بعدم الصحة في المسألة الأولى .

فعلى القول بالصحة : فليل يعينه الورثة . جزم به في الرعاية الكبرى .

وقيل : يعين بقرعة . قطع به في القواعد الفقهية . وهو الصواب .

وأطلقهما في الفروع ، وقواعد الأصول .

فعلى المذهب : لو قال « عبدى غانم حر بعد موتى » وله مائة ، وله عبدان .
بهذا الاسم : عتق أحدهما بقرعة . ولا شىء له . نقله يعقوب ، وحنبل .
وعلى الثانية : هى له من ثلثه . اختاره أبو بكر .

تنبيه : قال فى القاعدة الخامسة بعد المائة : محل الخلاف فيما إذا قال « لجارى
فلان » باسم مشترك : إذا لم يكن قرينة .
فإن كان ثم قرينة ، أو غيرها : أنه أراد معيناً منهما ، وأشكل علينا معرفته :
فهنأ تصح الوصية بغير تردد . ويخرج المستحق منهما بالقرعة فى قياس
المذهب .

قوله ﴿ وَإِنْ قَتَلَ الْوَصِيَّ الْمَوْصِي : بَطَلَتِ الْوَصِيَّةُ ﴾ .

هذا المذهب . اختاره أبو بكر ، والقاضى ، وابن أبى موسى ، وأبو الخطاب ،
والمصنف ، والشارح ، وغيرهم .

وجزم به فى الوجيز ، وغيره .

وقدمه فى الحرر ، والفروع ، والفائق ، وغيرهم .

قال فى القواعد : بطلت . رواية واحدة . على أصح الروايتين .

وعنه : لا تبطل . اختاره ابن حامد .

قال الحارثى : اختاره ابن حامد ، وأبو الخطاب ، والشرىف أبو جعفر ،
وابن بكروس ، وغيرهم .

قوله ﴿ وَإِنْ جَرَحَهُ ، ثُمَّ أَوْصَى لَهُ فَمَاتَ مِنَ الْجُرْحِ : لَمْ تَبْطُلْ فِي
ظَاهِرِ كَلَامِهِ ﴾ .

وهو المذهب . اختاره ابن حامد ، وأبو الخطاب ، والشرىف أبو جعفر ،
وابن بكروس ، والمصنف ، والشارح ، وصاحب الفائق ، وغيرهم .

وجزم به في الوجيز ، وغيره .

وقدمه في المحرر ، والفروع ، والرعايتين ، والحاوي الصغير ، وغيرهم .

وقيل : تبطل . اختاره أبو بكر ، والقاضي .

وجزم به ابن أبي موسى .

قوله ﴿ وَقَالَ أَصْحَابُنَا : فِي الْوَصِيَّةِ لِلْقَاتِلِ : رِوَايَتَانِ ﴾ .

قاله في المحرر ، والرعايتين ، والحاوي الصغير .

وقيل : في الحاليين روايتان .

وقال في الفروع ، وقال جماعة : في الوصية للقاتل روايتان ، سواء أوصى له

قبل الجرح ، أو بعده .

إمدهما : تصح . اختارها ابن حامد .

والثانية : لاتصح . اختارها أبو بكر .

فتلخص لنا في صحة الوصية للقاتل ثلاثة أوجه : الصحة مطلقا . اختاره

ابن حامد . وعدمها مطلقا . اختاره أبو بكر .

والفرق بين أن يوصى له بعد الجرح : فيصح ، وقبله : لا يصح . وهو

الصحيح من المذهب .

ويأتى نظير ذلك في باب العفو عن القصاص ، فيما إذا أبرأ من قتله من الدية

أو وصى له بها .

وقال في الرعاية ، وقيل : الوصية والتدبير كالإرث .

ويأتى في كلام المصنف - في باب الموصى به - إذا قتل وأخذت الدية : هل

تدخل في الوصية ، أم لا ؟

فأمره : مثل هذه المسألة : لو دبر عبده ، وقتل سيده أو جرحه ، خلافا

ومذهباً . قاله الأصحاب .

وقال في الرعاية الكبرى : وقيل يبطل تدبير العبد ، دون الأمة .

وقال في الفروع : فإن جعل التدبير عتقاً بصفة : فوجهان . وأطلقهما .

ويأتى هذا آخر التدبير محرراً .

قوله ﴿ وَإِنْ وَصَّى لِصِنْفٍ مِنْ أَصْنَافِ الزَّكَاةِ ، أَوْ لِجَمِيعِ الْأَصْنَافِ : صَحَّ . وَيُعْطَى كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ الْقَدْرَ الَّذِي يُعْطَاهُ فِي الزَّكَاةِ ﴾ .

وهذا المذهب . وجزم به المصنف ، والشارح ، وابن منبج في شرحه ، وغيرهم .

قال في الفروع - في كتاب الوقف ، فيما إذا وقف على الفقراء - لا يجوز

إعطاء الفقير أكثر مما يعطى من الزكاة في المنصوص .

وقدمه في المغنى وغيره هناك . وقدمه في النظم هنا .

وقال ، وقيل : يعطى كل صنف ثمن . وقيل : يجوز .

فاختار أبو الخطاب ، وابن عقيل : جواز زيادة المسكين على خمسين ، وإن

منعناه منها في الزكاة . ذكروه في الوقف . وهذا مثله .

قال الحارثي هنا : وهو الأقوى . وتقدم ذلك .

وتقدم أيضاً : أنه لو وقف على الفقراء : دخل المساكين . وكذا عكسه

يدخل الفقراء .

وتقدم هناك قول بعدم الدخول .

وحكم القدر الذي يعطى كل واحد من أصناف الزكاة من الوصية : حكم

ما يعطى من الوقف عليهم ، على ما تقدم . فليعاود .

فأمره : قال في الفائق ، وغيره : الرقاب ، والغارمون ، وفي سبيل الله .

وابن السبيل : مصارف الزكاة .

وكذا قال في الفروع في كتاب الوقف .

فيعطى في فداء الأسرى لمن يفديهم

قال الشيخ تقي الدين رحمه الله : أو يوفى ما استدين فيهم . انتهى .
قلت : أما إذا أوصى لجميع أصناف الزكاة - كما قال المصنف هنا - فإنهم يعطون بأجمعهم .

وكذا لو أوصى لأصناف الزكاة ، فتعطى الأصناف الثمانية .

أعني أنهم أهل للإعطاء . لدخولهم في كلامه .

وحكم إعطائهم هنا كالزكاة .

وصرح بذلك المصنف في المغنى ، والشارح ، وصاحب الحاوى الصغير .

وقالوا : ينبغي أن يعطى لكل صنف ثمن الوصية ، كما لو أوصى لثمان قبائل .

وفرقوا بين هذا وبين الزكاة - حيث يجوز الاقتصار على صنف واحد -

أن آية الزكاة : أريد فيها بيان من يجوز الدفع إليه ، والوصية أريد بها : بيان من يجب الدفع إليه .

قال في الرعاية الكبرى : وإن وصى لأصناف الزكاة الثمانية : فلكل صنف

الثلث . ويكفى من كل صنف ثلاثة .

وقيل : بل واحد .

ويستحب إعطاء من أمكن منهم بقدر الحاجة . وتقديم أقارب الموصى .

ولا يعطى إلا مستحق من أهل بلده . انتهى .

قال الحارثي : وظاهر كلام الأصحاب : جواز الاقتصار على البعض ، كالزكاة .

والأقوى : أن لكل صنف ثمناً .

قال : والمذهب جواز الاقتصار على الشخص الواحد من الصنف .

وعند أبي الخطاب : لا بد من ثلاثة ، لكن لا تجب التسوية .

قوله ﴿ وَإِنْ أَوْصَى لِفَرَسٍ حَيِّسٍ يُنْفَقُ عَلَيْهِ : صَحَّ . وَإِنْ مَاتَ

الْفَرَسُ : رُدَّ الْمَوْصَى بِهِ ، أَوْ بَاقِيهِ ، إِلَى الْوَرَثَةِ ﴾

هذا المذهب . نص عليه . وعليه جماهير الأصحاب .

وجزم به في المغنى ، والشرح ، والوجيز ، وغيرهم .
وقدمه في المحرر ، والفروع ، والفائق ، وغيرهم .
وقيل : يصرف إلى فرس آخر حبيس . وهو احتمال لأبى الخطاب .
قوله ﴿ وَإِنْ أَوْصَىٰ فِي أَبْوَابِ الْبِرِّ : صُرِفَ فِي الْقُرْبِ ﴾ .
هذا المذهب . اختاره المصنف ، وغيره .

وجزم به في الوجيز ، وغيره .
وقدمه في الرايتين ، والحاوى الصغير ، والفروع ، والفائق ، والنظم ، وغيرهم
وقيل عنه : يصرف في أربع جهات : في أقاربه ، والمساكين ، والحج ،
والجهاد .

قال ابن منجا في شرحه : وهى المذهب .
وقدمه في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة .
وقيد في الفائق وغيره الأقارب بالذين لا يرثون . وهو كما قال .
وعنه : فداء الأسرى ، مكان الحج .
ونقل المروذى - فيمن أوصى بثلثه في أبواب البر - يُجزأ ثلاثة أجزاء ، جزء
في الحج ، وجزء في الجهاد ، وجزء يتصدق به في أقاربه .
زاد في التبصرة : والمساكين .

وعنه : يصرف في الجهاد ، والحج ، وفداء الأسرى .
قال المصنف - عن هذه الروايات - وهذا - والله أعلم - ليس على سبيل
اللزوم والتحديد . بل يجوز صرفه في الجهات كلها .

قال في الفروع : والأصح لا يجب ذلك .
وذكر القاضى ، وصاحب الترغيب : أن قوله « ضع ثلثى حيث أراك الله »
أو « فى سبيل البر والقربة » يصرفه لفقير ومسكين وجوياً .
قلت : هذا ظاهر كلام كثير من الأصحاب . لحكايتهم الخلاف ، وإطلاقهم .

فعلى المذهب : أفضل القرب : الغزو . فيبدأ به . نص عليه .
قال فى القروع : ويتوجه ما تقدم فى أفضل الأعمال .
يعنى الذى حكاه من اختلاف فى أول صلاة التطوع .
وتقدم التنبيه على ذلك فى الوقف .

فأمرنا

إمراهما : لو قال « ضع ثلثى حيث أراك الله » فله صرفه فى أى جهة من
جهات القرب . والأفضل : صرفه إلى فقراء أقاربه .
فإن لم يجد فألى محارمه من الرضاع . فإن لم يجد فألى جيرانه .
وتقدم قريباً عن القاضى ، وصاحب الترغيب : وجوب الدفع إلى الفقراء
والمساكين فى هذه المسألة .

الثانية : لا يشترط فى صحة الوصية القرابة . على الصحيح من المذهب . خلافاً
للشيخ تقي الدين رحمه الله .
فلهذا قال : لو جعل الكفر أو الجهل شرطاً فى الاستحقاق : لم يصح . فلو
وصى لأجهل الناس : لم يصح .
وعلى فى المغنى الوصية لمسجد بأنه قرابة .
قال فى القروع : فدل على اشتراطها .

وقال فى الترغيب : تصح الوصية لعارة قبور المشايخ والعلماء ^(١) .
وقال فى التبصرة : إن أوصى لما لا معروف فيه ولا بر - ككنيسة ، أو كتب
التوراة - لم يصح . ذكر ذلك فى القروع فى أوائل كتاب الوقف .
قوله ﴿ وَإِنْ وَصَّى أَنْ يُحْجَّ عَنْهُ بِالْفِ : صُرِفَ فِي حَاجَةٍ بَعْدَ أُخْرَى
حَتَّى تَنْفَدَ ﴾ .

(١) هذا خلاف ما سن رسول الله صلى الله عليه وسلم وهى المثل التى بعدها .

سواء كان راكباً أو راجلاً . وهذا المذهب .

جزم به في الحرر ، والوجيز ، والنور ، والهداية ، والمذهب ، والمستوعب ،
والخلاصة ، والنظم ، والرعاية الصغرى ، والحاوى الصغير ، وغيرهم .
وقدمه في الفروع ، والرعاية الكبرى .

وعنه : تصرف في حجة لاغير . والباقي إرث .

ونقل ابن إبراهيم : بعد الحجة الأولى : تصرف في الحج ، أو في سبيل الله .
وقال في الفصول : من وصى أن يحج عنه بكذا : لم يستحق ماعين زائداً على
النفقة . لأنه بمثابة جمالة . واختاره . ولا يجوز في الحج .

واختار أبو محمد الجوزى : أنه إن وصى بألف يحج بها : يصرف في كل حجة
قدر نفقته حتى ينفد . ولو قال «حجوا عني بألف ، فما فضل فلورثة » .

وقد تقدم في باب الإجارة : أن الإجارة لا تصح على الحج ونحوه . على
الصحيح من المذهب . فيعطى هنا لأجل النفقة .

فعلى المذهب : إن لم تكف الألف ، أو البقية بعد الإخراج : حج به من
حيث يبلغ . على الصحيح من المذهب . نص عليه .

وجزم به في الحرر . وقدمه في الشرح ، والفروع ، والفائق ، والكافي .

وقيل : يعان به في حجة . اختاره القاضى .

وقدمه في الرعايتين ، والحاوى الصغير .

قال ابن عبدوس - في تذكرته - وبقيتها : لعاجزة عن حجة لمصلحتها .
انتهى .

وعنه : يخير . فإن تعذر فهو إرث . قاله في الرعاية ، وغيره .

قال الحارثى : وفيه وجه ببطلان الوصية إذا لم تكف الحج .

فأمرناه

إمدهما : إذا كان الحج تطوعاً : أجزأ أن يحج عنه من الميقات . على الصحيح .

صححه في الحاوى الصغير .

قال في الرعاية الكبرى : وهو أولى .

وقدمه في الرعاية الصغرى ، والفائق .

وقدمه في الفروع ، وغيره ، في كتاب الحج .

قال الحارثي : وهو أقوى .

واختاره أبو بكر ، وصاحب التلخيص ، والمحزر .

وقيل : لا تجزئ إلا من محل وصيته ، كحجه بنفسه .

وجزم به في الكافي . وقدمه في الرعاية الكبرى .

لكن قال عن الأولى : هو أولى . كما تقدم .

وتقدم ذلك في كتاب الحج ، قبيل قوله « ويشترط لوجوب الحج على المرأة

وجود محرمها » .

الثانية : إن كان الموصى قد حج حجة الإسلام : كانت الألف من ثلث ماله .

وإن كانت عليه حجة الإسلام : فنفتها من رأس المال ، والباقي من الثلث .

قوله ﴿ فَإِنْ قَالَ : يُحْجُّ عَنِّي حَجَّةً بِأَلْفٍ : دُفِعَ الْكُلُّ إِلَى مَنْ

يُحْجُّ عَنْهُ ﴾

هذا المذهب . وعليه جماهير الأصحاب .

وجزم به في المغنى ، والمحزر ، والشرح ، والوجيز ، وغيرهم .

وقدمه في الفروع والرعايتين ، والحاوى الصغير ، والفائق ، والمستوعب .

وقيل : البقية من نفقة الحجة إرث . جزم به في التبصرة .

وحكاه الحارثي رواية . وقدمه في الهداية .

وصححه في الخلاصة . وأطلقهما في المذهب .

قوله ﴿ فَإِنْ عَيَّنَهُ فِي الْوَصِيَّةِ ، فَقَالَ : يَحْجُجُ عَنِّي فُلَانٌ بِأَلْفٍ . فَأَبَى الْحَجَّ وَقَالَ : اصْرِفُوا إِلَى الْفَضْلِ : لَمْ يُعْطَهُ . وَبَطَلَتِ الْوَصِيَّةُ ﴾ .

يعنى من أصلها إذا كان تطوعاً .

وهذا أحد الوجهين . وهو احتمال فى المعنى ، والشرح ، والرعاية .

وهو ظاهر ما جزم به فى الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة . فإن كلامهم ككلام المصنف .

وجزم به فى المحرر ، والمنور . وصححه الحارثى .

والوجه الثانى : تبطل فى حقه لا غير ، ويحج عنه بأقل ما يمكن من نفقة ، أو أجرة . والبقية للورثة . وهو المذهب . وعليه أكثر الأصحاب .

وفى بعض نسخ المتن ﴿ لم يعطه وبطلت الوصية فى حقه ﴾ وعليها شرح الشارح .

وذكرها ابن منجا فى المتن ولم يشرحها . بل علل البطلان فقط .

فعلى هذه النسخة — مع أن النسخة الأولى لا تأبى ذلك — يكون المصنف قد جزم بهذا الوجه هنا .

وجزم به فى الكافى ، والنظم والوجيز ، والرعاية الصغرى ، والحاوى الصغير .

وقدمه فى الرعاية الكبرى ، والفائق ، والمعنى ، والشرح ، ونصراه .

واختاره ابن عقيل . وأطلقهما فى الفروع .

وذكر الناظم قولاً : أن بقية الألف للذى حج .

تفسيه : محل هذا الخلاف : إذا كان الموصى قد حج حجة الإسلام .

أما إذا لم يكن حج حجة الإسلام ، وأبى من عيَّنه : فإنه يقام غيره بنفقة

المثل . والفضل للورثة . ولا تبطل قولاً واحداً . وهو واضح . ويحسب الفاضل

فى الثلث عن نفقة مثله ، أو أجرة مثله للفرض .

فوائد

منها: لو قال « يحج عنى زيد بألف » فما فضل فهو وصية له إن حج .
ولا يعطى إلى أيام الحج . قاله الإمام أحمد رحمه الله ، ويحتمل أن الفضل للوارث .
ومنها: لا يصح أن يحج وصى بإخراجها .

نص عليه الإمام أحمد رحمه الله فى رواية أبى داود . وأبى الحارث ، وجعفر
النسائى ، وحرب رحمهم الله .

قال : لأنه منفذ . فهو كقوله : « تصدق عنى به » لا يأخذ منه .

ومنها: لا يحج وارث . على الصحيح من المذهب . نص عليه فى رواية
أبى داود رحمه الله .

وقدمه فى الفروع ، وشرح الحارثى .

واختار جماعة من الأصحاب : بلى ، يحج عنه إن عينه ، ولم يزد على نفقته .
منهم : الحارثى .

وجزم به المصنف فى المغنى ، والشارح ، وشرح ابن رزىن .

وفى الفصول : إن لم يعينه جاز .

ومنها: لو أوصى أن يحج عنه بالنفقة صح .

ومنها: لو وصى بثلاث حجج إلى ثلاثة فى عام واحد : صح . وأحرم النائب
بالقرض أولاً ، إن كان عليه فرض .

ومنها: لو وصى بثلاث حجج . لم يكن له أن يصرفها إلى ثلاثة يحجون عنه
فى عام واحد . قاله فى الرعايتين .

قال : ويحتمل أن تصح ، إن كانت نفلا .

وتقدم فى حكم قضاء رمضان ، وكتاب الحج أيضاً : هل يصح حج الأجنبى
عن الميت حجة الإسلام بدون إذن وليه أم لا ؟ .

وقال في الفروع - في باب حكم قضاء الصوم - حكى الإمام أحمد عن طاوس :
جواز صوم جماعة عنه في يوم واحد . ويجزىء عن عدتهم من الأيام .
قال : وهو أظهر . واختاره المجد .

قال : فدل ذلك على أن من أوصى بثلاث حجج ، جاز صرفها إلى ثلاثة
يحجون عنه في سنة واحدة .

وجزم ابن عقيل بأنه لا يجوز . لأن نائبه مثله .
وذكره في الرعاية قولاً . ولم يذكر قبله ما يخالفه .
ذكره في فصل استنابة العضوب من باب الإحرام وهو قياس ما ذكره
القاضي في الصوم . انتهى كلامه في الفروع .
ولم يستحضر تلك الحال ما ذكره في باب الموصى به ، أو رآه بعد ذلك . وقد
أطلق وجهين في صحة ذلك .

ثم وجدت الحارثي نقل عن القاضي ، وابن عقيل ، والسامري : صحة صرف
ثلاث حجج في عام واحد ، وقال : وهو أولى .
قوله ﴿ فَإِنْ وَصَّى لِأَهْلِ سِكَتِهِ ، فَهُوَ لِأَهْلِ دَرَبِهِ ﴾ .
هذا المذهب . جزم به في المغنى ، والوجيز ، والرعاية الصغرى ، والحاوى
الصغير ، والمستوعب ، والهداية ، والمذهب ، والخلاصة ، وغيرهم .

وقدمه في الرعاية الكبرى ، والفروع ، وغيرهما .
وقيل : هما أهل الحلة الذين يكون طريقهم بدر به .
فائرة : يعتبر في استحقاقه سكناه في السكة : حال الوصية . نص عليه .
وجزم به في المستوعب ، وغيره .

وقدمه في الفروع . واختاره ابن أبي موسى .
وقال في المغنى : ويستحق أيضاً لو طرأ إلى السكة بعد الوصية .

وقال في القاعدة السابعة بعد المائة : وفي دخول المتجدد بعد الوصية ، وقبل موت الموصى : روايتان .

ثم قال : والمنصوص - فيمن أوصى أن يتصدق في سكة فلان بكذا وكذا فسكنها قوم بعد موت الموصى - قال : إنما كانت الوصية للذين كانوا .

ثم قال : ما أدرى كيف هذا ؟ قيل : فيشبه هذا الكورة ؟ قال : لا . الكورة وكثرة أهلها : خلاف هذا المعنى ، ينزل قوم ويخرج قوم ، يقسم بينهم . انتهى .

قوله ﴿ وَإِنْ وَصَّى لِجِيرَانِهِ : تَنَاوَلَ أَرْبَعِينَ دَارًا مِنْ كُلِّ جَانِبٍ ﴾ . هذا المذهب . نص عليه . وعليه أكثر الأصحاب .

منهم أبو حفص ، والقاضي وأصحابه ، والمصنف ، والشارح . وجزم به في الوجيز ، وغيره .

وقدمه في المحرر ، والفروع ، والفائق ، والرايعتين ، والحاوي الصغير ، والمستوعب ، والهداية ، والمذهب ، والخلاصة .

وقال أبو بكر : مستدار أربعين داراً .

وهو رواية عن الإمام أحمد رحمه الله .

قال في المستوعب : وقال أبو بكر ، وقد قيل : مستدار أربعين داراً .

قال في الفائق - بعد قول أبي بكر - وقيل : من أربعة جوانب .

قال الشارح - عن قول أبي بكر - يعنى : من كل جانب .

وعنه جيرانه : مستدار ثلاثين داراً . ذكرها في الفروع .

وقال في الفائق : تناول أربعين داراً من كل جانب .

وعنه : ثلاثين . ذكرها أبو الحسين .

فظاهر هذه الرواية مخالف للتي قبلها . لكن فسرهما الحارثي بالأول .

ونقل ابن منصور : لا ينبغي أن يعطى هنا إلا الجار الملاصق .

وقيل : يرجع فيه إلى العرف .

قلت : وهو الصواب ، إن لم يصح الحديث ^(١) .

وقد استدلل المصنف ، والشارح للمذهب بالحديث فيه . وقال : هذا نص
لا يجوز العدول عنه ، إن صح . وإن لم يثبت فالجار : هو المقارب . ويرجع في
ذلك إلى العرف . انتهى .

قوله ﴿ وَإِنْ وَصَّى لِأَقْرَبِ قَرَابَتِهِ - وَلَهُ أَبٌ وَأَبْنٌ - فَهُمَا سَوَاءٌ .
وَالْأَخُ وَالْجَدُّ سَوَاءٌ ﴾ .

هذا المذهب . بلاريب . وعليه جماهير الأصحاب .

وجزم به في الوجيز ، وغيره .

وقدمه في المغنى والشرح ، والمحزر ، والفروع ، وغيرهم .

ويحتمل تقديم الابن على الأب ، والأخ على الجد .

وقيل : يقدم الجد على الأخ .

نبيه : قوله ﴿ وَالْأَخُ مِنَ الْأَبِ ، وَالْأَخُ مِنَ الْأُمِّ : سَوَاءٌ ﴾ .

بلا نزاع . وهذا مبني على القول بأن الأخ من الأم يدخل في القرابة ، على

ما تقدم في كتاب الوقف . قاله في الفروع ، وغيره . وكذا الحكم في أبنائهما .

وكذا يحمل ما قاله في المغنى والكافي : أن الأب والأم سواء .

قوله ﴿ وَالْأَخُ مِنَ الْأَبَوَيْنِ : أَحَقُّ مِنْهُمَا ﴾ .

وهو المذهب ، وعليه جماهير الأصحاب . وقطع به كثير منهم .

وقال في الفروع ، ويتوجه رواية : أنه كأخيه لأبيه ، لسقوط الأمومة

كالنسكاح . وجزم به في التبصرة .

(١) وهو ما روى الامام أحمد رحمه الله « الجار أربعون داراً . هكذا وهكذا

وهكذا وهكذا » ذكره صاحب كشف القناع .

قلت : واختاره الشيخ تقي الدين رحمه الله .
ذكره في القاعدة العشرين بعد المائة ، لكن ذكره في الوقف .

فأمرناه

إمامهما : الأب أولى من ابن الابن . على الصحيح من المذهب .

قدمه في الفروع ، والخارثي .

وقطع به في المغني ، وغيره .

وقدم في الترغيب : أن ابن الابن أولى .

قال : وكل من قُدِّم : قُدِّم ولده ، إلا الجدَّ . فإنه يقدم على بنى إخوته ، وأخاه

لأبيه . فإنه يقدم على ابن أخيه لأبويه .

الثاني : يستوى جداه وعماه كأبويه . على الصحيح من المذهب . قدمه في

الفروع .

وقيل : يقدم جده وعمه لأبيه .

قوله ﴿ وَلَا تَصِحَّ الْوَصِيَّةُ لِكَنِيسَةٍ ، وَلَا يَنْتِ نَارٌ ﴾ .

هذا المذهب . وعليه الأصحاب قاطبة . وقطع به أكثرهم .

وذكر القاضي : أنه لو أوصى بمحصر البيع وقناديلها وما شا كل ذلك ، ولم يقصد

إعظامها : أن الوصية تصح . لأن الوصية لأهل الذمة صحيحة .

قلت : وهذا ضعيف .

ورده الشارح . واقتصر عليه في الرعاية ، وقال : فيه نظر .

وروى عن الإمام أحمد رحمه الله ما يدل على صحة الوصية من الذي لخدمة

الكنيسة .

قال في الهداية ، ومن تبعه : وإن وصى لبناء كنيسة أو بيعة أو كتب التوراة

والإنجيل : لم تصح الوصية .

ونقل عبد الله مايدل على صحتها .
قال في الرايتين : لم تصح على الأصح .
ثم قال : قلت : تحمل الصحة على وصية ذمى بما يجوز له فعله من ذلك . انتهى
قلت : وحمل الرواية على غير ظاهرها متعين .
قوله ﴿ وَلَا لِكُتُبِ التَّوْرَةِ ، وَالْإِنْجِيلِ ، وَلَا لِمَلِكٍ ، وَلَا لِمَيْتٍ ﴾
بلا نزاع . وقال في الرعاية : ولا تصح لكتب توراة وإنجيل على الأصح .
وقيل : إن كان الموصى بذلك كافراً : صح ، وإلا فلا .
وتقدم قريباً في فائدة : هل تشترط القرابة في الوصية أم لا ؟ .

تنبيه : قوله ﴿ وَلَا لِبَهِيمَةٍ ﴾ .

إن وصى لفرس حبيس : صح . إذا لم يقصد تملكه كما صرح به المصنف
قبل ذلك .

وإن وصى لفرس زيد : صح . ولزم بدون قبول صاحبها . وبصرفها في علقه .
ومراد المصنف هنا : تملك البهيمة .

قوله ﴿ وَإِنْ وَصَّى لِحَيٍّ وَمَيِّتٍ يَعْلَمُ مَوْتَهُ ، فَالْكُلُّ لِلْحَيِّ ﴾ .
وهو أحد الوجهين .

ونقل عن الإمام أحمد رحمه الله مايدل عليه .

واختاره في الهداية ، والكافي .

وجزم به في الوجيز . وصححه في النظم .

قال ابن منبج في شرحه : هذا المذهب .

ويحتمل أن لا يكون له إلا النصف . وهو المذهب .

جزم به في المذهب ، وغيره .

وقدمه في المستوعب ، والخلاصة ، والمحزر ، والمنعنى ، والشرح ، والرايتين ،

والحاوى الصغير ، والفروع ، والفائق .

قال الحارثي : هذا المذهب . وعليه عامة الأصحاب .

حتى أبو الخطاب في رؤوس المسائل .

ونص عليه من رواية ابن منصور .

وقال في الرعاية الكبرى : وتتوجه القرعة بين الحى والميت .

نفي : محل الخلاف ، إذا لم يقل : هو بينهما . فإن قاله : كان له النصف .

قولاً واحداً .

قوله ﴿ وَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ ، فَلِلْحَيِّ نِصْفُ الْمُوصَى بِهِ ﴾ بلا نزاع .

فوائد

إمداها : لو وصى له ولجبريل ، أو له وللحائط بثلاث ماله : كان له الجميع .

على الصحيح من المذهب . نص عليه .

وقدمه في الفروع ، والرعاية الصغرى ، والحاوى الصغير ، والهداية ،

والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، وغيرهم .

وقيل : له النصف . وهو احتمال للقاضى .

قلت : هى شبيهة بالتى قبلها .

الثانية : لو وصى له وللرسول - صلى الله عليه وسلم - بثلاث ماله : قسم بينهما

نصفان . على الصحيح من المذهب . نص عليه .

وقدمه في الفروع ، والفائق .

وجزم به فى الرايتين ، والحاوى الصغير ، والتلخيص .

وقيل : الكل له .

فعلى المذهب : يصرف مال الرسول فى المصالح . قاله فى الفروع .

وقال فى الرايتين ، والحاوى الصغير ، والفائق : يصرف فى الكراع ، وفى

السلاح ، والمصالح .

الثالثة : لو وصى له ولله : قسم نصفان . على الصحيح من المذهب . قدمه في الرعايتين ، والحاوى الصغير ، والفائق ، والفروع .
وقيل : كله له . كالتى قبلها . جزم به فى السكافى .

الرابعة : لو وصى لزيد وللفقراء بثلثة : قسم بين زيد والفقراء نصفين . نصفه له ونصفه للفقراء . على الصحيح من المذهب .
قدمه فى الرعايتين ، والحاوى الصغير ، والفروع .
وقال فى الرعاية الكبرى ، قلت : إذا أوصى لزيد وللفقراء : فهو كأحدهم .
فيجوز أن يعطى أقل شىء . انتهى .

ولو كان زيد فقيراً : لم يستحق من نصيب الفقراء شيئاً . نص عليه فى رواية ابن هانئ ، وعلى بن سعيد . وهو المذهب . وعليه الأصحاب .
ونقل القاضى الاتفاق على ذلك .

مع أن ابن عقيل - فى فنونه - حكى عنه : أنه خرج وجهاً بمشاركتهم إذا كان فقيراً . ذكره فى القاعدة السابعة عشر بعد المائة .
قوله ﴿ وَإِنْ وَصَّى لِوَارِثِهِ وَأَجْنَبِيٍّ بِثُلْثِ مَالِهِ ، فَردَّ الْوَرِثَةُ : فَلِلْأَجْنَبِيِّ السُّدُسُ ﴾ بلا نزاع أعلمه .

﴿ وَإِنْ وَصَّى لَهُمَا بِثُلْثَيْ مَالِهِ : فَكَذَلِكَ عِنْدَ الْقَاضِي ﴾ .
يعنى : إذا ردَّ الورثة نصف الوصية . وهو ما جاوز الثلث من غير تعيين فيكون للأجنبي السدس ، والسدس للوارث .
هذا المذهب . جزم به فى الوجيز ، وغيره .

وقدمه فى الرعايتين ، والحاوى الصغير ، والفروع ، والفائق ، وشرح ابن منجا .
واختاره ابن عقيل .

وعند أبى الخطاب له الثلث كله ، كما لورد الورثة وصيته .

وقيل : السدس للأجنبي . ويبطل الباقي . فلا يستحق الوارث فيه شيئا .

فوائد

أحكامها : لو ردوا نصيب الوارث : كان للأجنبي الثلث كاملا . على الصحيح من المذهب .

قدمه في الفروع ، والرعايتين ، والحاوي الصغير .

وقيل : له السدس . ورد به بعضهم .

الثانية : لو أجازوا للوارث وحده : فله الثلث . بلا نزاع .

وكذا إن أجازوا للأجنبي وحده : فله الثلث . على الصحيح من المذهب .

قدمه في الرعايتين ، والحاوي .

وقيل : له السدس فقط .

الثالثة : لو ردوا وصية الوارث ، ونصف وصية الأجنبي : فله السدس . على

الصحيح من المذهب . وهو ينزع إلى قول القاضي .

وقدمه في الرعاية ، وغيرها .

وقيل : له الثلث . وهو ينزع إلى قول أبي الخطاب .

قوله ﴿ وَإِنْ وَصَّى بِمَا لَهُ لِأَبْنَيْهِ وَأَجْنَبِيٍّ ، فَرَدَّا وَصِيَّتَهُ . فَلَهُ التَّسْعُ

عِنْدَ الْقَاضِي 》 .

وهو الصحيح من المذهب .

وجزم به في الوجيز ، وغيره .

وقدمه في الرعايتين ، والحاوي الصغير ، والفائق

وعند أبي الخطاب : له الثلث .

قال في الرعاية الكبرى : وهو أقيس .

قال في الفائق : ويحتمل أن يكون له السدس ، جعلاً لها صنفاً .

قوله ﴿وَإِنْ وَصَّى لِزَيْدٍ ، وَلِلْفُقَرَاءِ ، وَالْمَسَاكِينِ بِثُلْثِهِ . فَلِزَيْدِ
التَّسْعُ . وَالْبَاقِي لِهُمَا ﴾ .

وهذا المذهب ، وعليه الأصحاب .

وقال في الفروع ، قلت : ويحتمل أن له السدس . لأنهما هنا صنف . انتهى .
قلت : يتخرج فيه أيضاً : أن يكون كأحدهم . فيعطى أقل شيء . كما قاله
صاحب الرعاية ، على ما تقدم قريباً .

فوائد

الأولى : لو وصى له ولإخوته بثلث ماله : فهو كأحدهم . قدمه في الرعاية
الكبرى ، وقال : ويحتمل أن له النصف ولهم النصف .
قال الحارثي : أظهر الوجهين : أن له النصف .
وقال في الفروع : ولو وصى له وللفقراء بثلثه . فنصفان .
وقيل : هو كأحدهم ، كآله وإخوته في وجه .
فظاهر ما قدمه : أن يكون له النصف . وهو احتمال في الرعاية . وهو المذهب
وتقدم قريباً : إذا أوصى له وللفقراء ، أو له ولله ، أو له وللرسول ، وما أشبه
ذلك .

الثانية : لو وصى بدفن كتب العلم : لم تدفن . قاله الإمام أحمد رحمه الله .
وقال : ما يعجبني .

ونقل الأثرم : لا بأس .

ونقل غيره : يحسب من ثلثه . وعنه : الوقف .

قال الخلال : الأحوط دفنها .

الثالثة : لو وصى بإحراق ثلث ماله : صح . وصرف في تجميع الكعبة ،
وتنوير المساجد . ذكره ابن عقيل ، واقتصر عليه في الفروع .

قلت : الذى ينبغى : أن ينظر فى القرائن . فإن كان من أهل الخير ، ونحوهم :
صرف فى ذلك ، وإلا فهو لغو .

الرابعة : قال ابن عقيل ، وابن الجوزى : لو وصى بجعل ثلثه فى التراب .
صرف فى تكفين المولى .

ولو وصى بجعله فى الماء : صرف فى عمل سفن للجهاد .

قلت : وهذا من جنس ما قبله .

وقال ابن الجوزى - إمام عنده ، وأما حكاية عن الإمام الشافعى
رحمه الله - ولم يخالفه : لو أن رجلا وصى بكتبه من العلم لآخر . فكان فيها
كتب الكلام : لم تدخل فى الوصية . لأنه ليس من العلم . وهو صحيح .

باب الموصى به

قوله ﴿تَصِحُّ الْوَصِيَّةُ بِالْمَعْدُومِ، كَالَّذِي تَحْمِلُ أُمُّهُ، أَوْ شَجَرَتُهُ
أَبَدًا، أَوْ مُدَّةً مُعَيَّنَةً﴾ .

هذا المذهب . وعليه الأصحاب .

فإن حصل شيء : فهو له ، وإلا بطلت .

قال في الفروع : ويعتبر إمكان الموصى به .

وفي الترغيب وغيره : واختصاصه .

فلو وصى بمال غيره : لم يصح ، ولو ملكه بعد .

وتصح بزوجه . ووقت فسخ النكاح : فيه الخلاف .

وبما تحمل شجرته أبداً ، أو إلى مدة . ولا يلزم الوارث السقي . لأنه لم يضمن

تسليمها ، بخلاف مشتر .

ومثله بمائة لا يملكها إذن .

وفي الروضة : إن وصى بما تحمل هذه الأمة ، أو هذه النخلة : لم تصح . لأنه

وصية بمعذور .

والأشهر : وبحمل أمته ، يأخذ قيمته . نص عليه .

وقيل : ويدفع أجرة حضائته . انتهى كلام صاحب الفروع .

وقيل : لا تصح الوصية بحمل أمته .

قوله ﴿وَتَصِحُّ بِمَا فِيهِ نَفْعٌ مُبَاحٌ مِنْ غَيْرِ الْمَالِ . كَالْكَلْبِ،

وَالزَّيْتِ النَّجِسِ . فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ فَلِلْمَوْصَى لَهُ ثُلُثُ ذَلِكَ﴾ .

يعنى : إذا لم تجز الورثة . وهذا بلا نزاع .

﴿وَإِنْ كَانَ لَهُ مَالٌ، فَجَمِيعُ ذَلِكَ لِلْمُوصَى لَهُ، وَإِنْ قَلَّ فِي أَحَدِ الْجَوْنَيْنِ﴾ .

وصححه في التصحيح . وجزم به في الخلاصة ، والوجيز ، والحاوي الصغير .
إلا أن تكون النسخة مغلوطة .

وقدمه في الهداية ، والمستوعب .

قال الحارثي : وهو الأظهر عند الأصحاب .

﴿وَفِي الْآخِرِ لَهُ ثُلُثُهُ﴾

وهو المذهب . قدمه في الرعايتين ، والفروع ، والفائق . واختاره في الحرر .
وأطلقهما في المذهب ، والشرح ، وشرح ابن منجا .

قال الحارثي : ويحتمل وجهاً ثالثاً ، وهو : أن يضم إلى المال بالقيمة . فتقدر المالية فيه ، كتقديرها في الجزء في بعض الصور . ثم يعتبر من الثلث كأنه مال . قال : وهذا أصح .

فوائد

إمراها : الكلب المباح النفع : كلب الصيد ، والماشية ، والزرع ، لا غير .
على الصحيح من المذهب .

قال الزركشي : هذا الأشهر .

قال في الرعاية الكبرى : في الصيد .

وقيل : أو بستان . وقاله في الرعايتين في آدابهما .

وقيل : وكلب البيوت أيضاً . وهو احتمال للمصنف . فعليه : تصح الوصية أيضاً

وأما الجرو الصغير : فيباح تربيته لمن يباح اقتناؤه له . على الصحيح من

المذهب . صححه في الفروع ، والرعاية الصغرى - في آدابهما - والمصنف ، والشارح ، وغيرهم .

وقدمه في الكافي . فتصح الوصية به .
وقيل : لانه يجوز تر بيته ، فلا تصح الوصية به .
وأطلقهما في الرعاية الكبرى .
أما إن كان عنده ما يصيد به ، ولم يصد به ، أو يصيد به عند الحاجة إلى
الصيد ، أو لحفظ ماشية ، أو زرع ، إن حصلا : خلاف . قاله في الفروع .
وذكره في المغني ، والشرح : احتمالين مطلقين . ذكره في البيع .
قلت : الذي يظهر : أن ذلك كالجرو الصغير .
وقدم في الكافي : الجواز .
وقدمه ابن رزين ، وجعل في الرعاية : الكلب الكبير ، الذي لا يصيد به
لهواً ، كالجرو الصغير . وأطلق الخلاف فيه .
وجزم بالكره في آداب الرعايتين .
وقال في الواضح : الكلب ليس مما يملكه .
وفي طريقة بعض الأصحاب : إنما يصح لملك اليد الثابت له ، كحمر تخلل .
ولو مات من في يده خمر : ورث عنه . فلهذا يورث الكلب . نظراً إلى اليد حساً .
الثانية : تقسم الكلاب المباحة بين الورثة ، والموصى له ، والموصى لها : بالعدد .
فإن تشاحوا : فبقرة .
ويأتي في باب الصيد : تحريم اقتناء الكلب الأسود البهيم ، وجواز قتله .
وكذا الكلب العقور .
الثالثة : لو أوصى له بكلب ، وله كلاب .
قال في الرعاية : له أخذها بالقرعة . وجزم به ابن عبدوس في تذكرته .
وعنه : بل ماشاء الورثة . انتهى .
قلت : وهذا هو الصواب . وأطلقهما الحارثي .
تفصيل : أفادنا المصنف - رحمه الله - بقوله « وتصح بما فيه نفع مباح كالزيت

النجس» أن ذلك على القول بجواز الاستصباح به . وهو المذهب ، على ما تقدم في كتاب البيع .

أما على القول بعدم الجواز : فما فيه نفع مباح . فلا تصح الوصية به . وهو صحيح . صرح به المصنف ، والشارح ، وغيرهما .

وظاهر كلامه في الرعاية الكبرى : الإطلاق . وإنما جعل التقييد بما قال المصنف من عنده .

قوله ﴿ وَتَصِحَّ الْوَصِيَّةُ بِالْمَجْهُولِ كَعَبْدٍ وَشَاةٍ ﴾ بلا نزاع .
﴿ وَيُعْطَى مَا يَقَعُ عَلَيْهِ الْأَسْمُ . فَإِنْ اخْتَلَفَ الْأَسْمُ بِالْحَقِيقَةِ وَالْعُرْفِ ،
كَالشَّاةِ . هِيَ فِي الْعُرْفِ لِلْأُنْثَى ﴾ يعني : الأنثى الكبيرة ﴿ وَالْبَعِيرِ ،
وَالثَّورِ ﴾ هو ﴿ فِي الْعُرْفِ لِلذَّكَرِ ﴾ يعني : الذكر الكبير ﴿ وَخَدَهُ . وَفِي
الْحَقِيقَةِ لِلذَّكَرِ ، وَالْأُنْثَى : غُلْبَ الْعُرْفِ ﴾ .

هذا اختيار المصنف . وصححه الناظم .

وجزم به في الوجيز .

وقدم في الرعايتين : أن « الشاة » للأنثى .

وجزم به في التبصرة في « البعير » و « الثور » .

وقال المصنف : « العبد للذكر المعروف » .

وقدمه في الفروع في باب الوقف ، والحرثي هنا .

وعند القاضي وغيره : لا يشترط كونه ذكراً .

وقال في الفروع في الوقف - فيما إذا أوصى بعبد - في أجزاء خثي غير مشكل

وجهان . جزم الحرثي أنه لا يدخل في مطلق العبد .

وقال أصحابنا : تغلب الحقيقة . وهو المذهب . فيتناول الذكور والإناث ،

والصغار والكبار .

وأطلق في الشرح في « البعير » وجهين .
وقال القاضي في الخلاف « الشاة » اسم لجنس الغنم يتناول الصغار والكبار
قوله ﴿ وَالْدَّابَّةُ اسْمٌ لِلذَّكَرِ وَالْأُنْثَى مِنَ الْخَيْلِ وَالْبِغَالِ وَالْجُمُحِ ﴾
هذا المذهب . وعليه أكثر الأصحاب . وقطع به كثير منهم .
فتتقيد يمين من حلف لا يركب دابة بها .
وفي الترغيب وجه في وصية بدابة : يرجع إلى عرف البلد .
وذكر أبو الخطاب في التمهيد - في الحقيقة العرفية - أن « الدابة » اسم للفرس
عرفا ، وعند الإطلاق : ينصرف إليه .

وذكره في الفنون عن أصولي ، يعني بنفسه .
قال : لأن لها نوع قوة من الديب : ولأنه ذو كثر وقَرٍ .

فوائد

الحصان والجل والحمار : للذكر . والناقة والبقرة والحِجْرَة والأتان : للأنثى .
وأما الفرس : فللذكر والأنثى .
قال في الفائق : قلت : والبغل للذكر ، والبغلة تحتل وجهين . انتهى .
ولو قال « عشرة من إبلى وغنمى » فهو للذكر والأنثى . على الصحيح .
وقال المصنف ، والشارح : يحتمل أنه إن قال « عشرة » بالهاء فهو للذكور .
وبعدها للإناث .

و « الرقيق » للذكر والأنثى والخنثى .
قوله ﴿ وَإِنْ وَصَّى لَهُ بِغَيْرِ مُمَيَّنٍ - كَعَبْدٍ مِنْ عِبِيدِهِ - صَحَّ . وَيُعْطِيهِ
الْوَرَّةُ مَا شَاءُوا مِنْهُمْ . فِي ظَاهِرِ كَلَامِهِ ﴾ .

هو إحدى الروايتين . ونص عليه في رواية ابن منصور . وهو المذهب .

اختاره القاضي ، وأبو الخطاب ، والشريف أبو جعفر - في خلافيهما -
والشيرازي ، والمصنف ، وابن عبدوس في تذكرته .
وقدمه في الرايتين ، والحاوي الصغير . وصححه في النظم .
وقال الخرقى : يعطى واحد بالقرعة .
وهو رواية عن الإمام أحمد . رحمه الله .
اختاره ابن أبي موسى ، وصاحب المحرر . وأطلقهما في الفروع .
وقال في التبصرة : هاتان الروايتان في كل لفظ احتمل معنيين ، قال :
ويحتمل حمله على ظاهرهما .
فأثره : قال القاضي في هذه المسألة : يعطيه الورثة ماشاءوا من عبد أو أمة .
قلت : وهو ظاهر كلام كثير من الأصحاب .
وقال المصنف : الصحيح عندي : أنه لا يستحق إلا ذكرًا . وهو المذهب كما
تقدم . وظاهر النظم الإطلاق .
قوله ﴿ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ عَبِيدٌ : لَمْ تَصَحَّ الْوَصِيَّةُ ، فِي أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ ﴾
وهو المذهب . صححه في التصحيح ، والنظم . وجزم به في الوجيز .
قال الحارثي : المذهب البطلان .
وقدمه في المحرر ، والفروع ، والرايتين ، والحاوي الصغير .
وتصح في الآخر . ويشترى له ما يسمى عبداً .
وأطلقهما في الشرح ، والفائق .
فعلى المذهب : لو ملك عبداً قبل موته ، فهل تصح الوصية ؟ فيه وجهان .
وأطلقهما في الشرح ، والفروع ، والفائق ، وشرح الحارثي .
أمرهما : تصح . وهو الصحيح . جزم به في الحاوي الصغير .
وقدمه في الرايتين .

والثاني : لاتصح ، كمن وصى لعمر وبعبد زيد ثم ملكه .

فائدة : لو وصى بأن يعطى مائة من أحد كيسي . فلم يوجد فيهما شيء .

استحق مائة على الصحيح من المذهب . نص عليه .

قال في الفروع : استحق مائة على المنصوص .

وجزم به في الرعايتين .

وهو ظاهر ماجزم به الحارثي .

وقيل : لا يستحق شيئاً .

قوله ﴿ وَإِنْ كَانَ لَهُ عَبِيدٌ ، فَاتُوا إِلَّا وَاحِدًا : تَعَيَّنَتِ الْوَصِيَّةُ فِيهِ ﴾

وهو الصحيح من المذهب .

جزم به في المغنى ، والشرح ، والفائق ، والرعاية الصغرى ، والحاوى الصغير .

وقدمه في الفروع ، والرعاية الكبرى .

وقيل : يتعين بالقرعة .

قال في الرعاية الكبرى : ويتوجه أن يقرع بين الحى والميت .

فائدة : لو لم يكن له إلا عبد واحد : صحت . وتعين فيه . على الصحيح

من المذهب . قاله القاضى ، وابن عقيل ، والمصنف ، وغيرهم .

وقال الحارثي : قياس المذهب : بطلان الوصية .

ولو تلف رقيقه كلهم قبل موت الموصى : بطلت الوصية .

ولو تلفوا بعد موته من غير تفريط : فكذلك .

قوله ﴿ وَإِنْ قُتِلُوا كُلُّهُمْ فَلَهُ قِيمَةُ أَحَدِهِمْ عَلَى قَاتِلِهِ ﴾ .

إما بالقرعة أو باختيار الورثة ، على الخلاف المتقدم . قاله الأصحاب .

وقال في الرعايتين ، والحاوى الصغير . وإن قتلوا في حياته : بطلت . وإن

قتلوا بعد موته أخذت قيمة عبد من قاتله . وقاله في النظم وغيره .

فيحمل كلام المصنف على ذلك .

قوله ﴿وَإِنْ وَصَّى لَهُ بِقَوْسٍ - وَلَهُ أَقْوَاسٌ لِلرَّحْمِيِّ وَالْبُنْدُقِ وَالنَّدْفِ -
فَلَهُ قَوْسُ النَّشَابِ . لِأَنَّهُ أَظْهَرُهَا ، إِلَّا أَنَّ يَقْتَرِنَ بِهِ قَرِينَةٌ تَصْرِفُهُ
إِلَى غَيْرِهِ ﴾ .

هذا المذهب . صححه المصنف وغيره .

وجزم به في الوجيز ، وغيره .

وقدمه في الفروع ، والفائق ، والرعايتين ، والحاوي الصغير ، والنظم .

قال الحارثي : وهو الأصح .

وعند أبي الخطاب : له واحد منها ، كالوصية بعبد من عبيده .

واختاره في الهداية . وأطلقهما في المذهب .

وقيل : له واحد منها غير قوس البندق . وأطلقهن في الفائق .

وقيل : له ما يرمى به عادة .

قال في الرعايتين ، والحاوي الصغير : فله قوس النشاب .

وقيل : والنبل . قال في المذهب : فيه وجهان .

أمرهما : تنصرف الوصية إلى قوس النشاب والنبل على قول القاضي .

فوائد

أمرها : يعطى قوساً معمولاً بغير وَتَرٍ على الصحيح من المذهب .

قدمه في المغنى ، والشرح ، والفروع ، والفائق .

قال الحارثي : وهو الأظهر .

وقيل : يعطى قوساً مع وتره .

جزم به في الترغيب . وبه جزم القاضي ، وابن عقيل . قاله الحارثي .

وأطلقهما في الرعايتين ، والحاوي الصغير .

الثانية : قوس النشاب : هو الفارسي . وقوس النبل : هو العربي . وقوس جرخ
وقوس بمجرى وهو الذي يوضع في مجراه السهم ، فيخرج من المجرى . وقوس
البندق : هو قوس جلاهي .

الثالثة : لو كان له أقواس من جنس ، أو قوس نشاب ونبل — وقلنا : يُعطى من
كل منهما — : أعطى أحدها بالقرعة . قدمه في الرعايتين ، والحاوي الصغير .
وقيل : بل برضى الورثة .

قوله ﴿ وَإِنْ وَصَّى لَهُ بِكَلْبٍ ، أَوْ طَبْلٍ ، وَلَهُ مِنْهَا مُبَاحٌ وَمُحَرَّمٌ :
انصَرَفَ إِلَى الْمُبَاحِ . وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ إِلَّا مُحَرَّمٌ : لَمْ تَصِحَّ الْوَصِيَّةُ ﴾
بلا نزاع في ذلك . وتقدم حكم ما إذا تعددت الكلاب قريباً .

قوله ﴿ وَتَنْفُذُ الْوَصِيَّةِ فِيمَا عَلِمَ مِنْ مَالِهِ وَمَا لَمْ يُعْلَمْ ﴾ .
جزم به في المغنى ، والشرح ، وغيرهما . ولا أعلم فيها خلافاً .
قوله ﴿ وَإِنْ وَصَّى بِثُلُثِهِ ، فَاسْتَحْدَثَ مَالاً : دَخَلَ ثُلُثُهُ فِي الْوَصِيَّةِ ﴾
هذا المذهب . وعليه الأصحاب .

وجزم به في الوجيز ، والمغنى ، والشرح ، وغيرهم .
وقدمه في المحرر ، والرعايتين ، والحاوي الصغير ، والفروع ، والنظم ، والفائق ،
وغیرهم .

وعنه : يدخل المتجدد مع علمه به ، أو قوله « بثلاثي يوم أموت » وإلا فلا .
تنبيه : قد يدخل في كلامه : لو نصب أحبولة قبل موته ، فوقع فيها صيد بعد
موته . فإن الصيد يكون للناصب . فيدخل ثلثه في الوصية . وهو صحيح . وهو
المذهب . وقدمه في الفروع .

وقال في الانتصار ، وغيره : لا يدخل ، ويكون كله للورثة .
وأطلقهما في الرعاية .

قوله ﴿وَإِنْ قُتِلَ وَأُخِذَتْ دِيَّتُهُ، فَهَلْ تَدْخُلُ فِي الْوَصِيَّةِ؟ عَلَى رِوَايَتَيْنِ﴾.

وأطلقهما الخرقى ، والزركشى ، وابن رزين فى شرحه ، والشرح ، والهداية فى باب ميراث القاتل .

إمضاءهما : تدخل . فتكون من جملة التركة . وهو المذهب .
قال الإمام أحمد رحمه الله « قد قضى النبى صلى الله عليه وسلم أن الدية ميراث »
واختاره القاضى ، وغيره .

وجزم به فى الوجيز ، وغيره .
وصححه فى التصحيح ، وشرح الحارثى . وغيرهما .
وقدمه فى المحرر ، والنظم ، والفروع ، وغيرهم .
قال فى الخلاصة ، فى باب ميراث القاتل : وتؤخذ ديون المقتول ووصاياه من ديته على الأصح .

ويأتى كلامه فى الرعايتين ، والحاوى ، والفائق فى التى بعدها . ومال إليه الزركشى .

والرواية الثانية : لا تدخل . فتكون للورثة خاصة .
وقيل : يقضى منها الدين أيضاً ، على الرواية الثانية .
وهو ظاهر ما قطع به المصنف فى المغنى ، والشارح ، وابن رزين فى شرحه .
فإنهم قالوا - على الرواية الثانية - وكذلك يقضى منها ديونه ، ويجهز منها .
وطريقة المجدد ، وصاحب الفروع ، وغيرهما : أن وفاة الدين مبنى على الروايتين ، إن قلنا له : قضيت ديونه . وإن قلنا للورثة : فلا . وهو المذهب .
وأما تجهيزه : فإنه منها بلا نزاع .

ويأتى ما يشابه ذلك فى أثناء باب المفو عن القصاص .

تفسيـم : مبني الخلاف هنا : على أن الدية تحدث على ملك الميت ، أو على ملك الورثة ؟ فيه روايتان .

والصحيح من المذهب : أنها تحدث على ملك الميت .
قوله ﴿ وَإِنْ وَصَّى بِمُعَيَّنٍ بِقَدَرِ نِصْفِ الدِّيَّةِ ، فَهَلْ تُحْسَبُ الدِّيَّةُ عَلَى الْوَرَثَةِ ؟ عَلَى وَجْهَيْنِ ﴾ .

بناء على الروايتين للتقدمتين . قاله الشارح ، وابن منجا ، والحرثي .
وقال في الرعايتين ، والحاوي الصغير ، والفائق : ودية المقتول عمداً أو خطأ تركه ، تقضى منها ديونه . وفي وصيته وجهان .

ولو وصى بمعين قدر نصف الدية . فالدية محسوبة على الورثة من ثلثيه .
وقيل : لا . وعنه : ديته لهم . فلا حق فيها لوصية ولا دين .
وقيل : يقضى منها الدين فقط .

قوله ﴿ وَتَصِحُّ الْوَصِيَّةُ بِالْمَنْفَعَةِ الْمَفْرَدَةِ . فَلَوْ وَصَّى لِرَجُلٍ بِمَنَافِعِ أُمَّتِهِ أَبَدًا ، أَوْ مُدَّةً مُعَيَّنَةً : صَحَّ ﴾ .

بلا نزاع أعلمه . وللورثة عتقها بلا نزاع . ولهم بيعها مسلوقة المنفعة على الصحيح من المذهب .

قال ابن منجا ، وغيره : هذا المذهب . وصححه في النظم .
وقدمه في المستوعب ، والمغنى ، والمحزر ، والشرح ، والحرثي ، والفروع ،
والهداية والمذهب ، والخلاصة ، والمستوعب ، وغيرهم .

وقطع به القاضي ، وابن عقيل .

وقيل : لا يصح بيعها مطلقا .

وقيل : يصح للمالك نفعها لا غير . اختاره أبو الخطاب ، وغيره .

وأطلقهن في الفائق .

وهن في الكافي احتمالات مطلقات .

تنبيه : قوله ﴿ وَلِلْوَرَّةِ عِتْقُهَا ﴾ يعني مجانا .

أما عتقها عن كفارة : فلا يجزىء على الصحيح من المذهب .

قدمه في الرعايتين ، والحاوى الصغير ، والفروع ، والفائق .

وقيل : يجزىء كعبد مؤجر .

وأطلقهما في التلخيص ، وشرح الحارثي .

ومتى قلنا بالجواز - إما مجانا ، وإما عن كفارة ، على هذا القول - فانتفاع

رب الوصية به باق .

فائدة : صحة كتابتها مبنى على صحة بيعها هنا .

قوله ﴿ وَلَهُمْ وَلَايَةٌ تَزَوَّجَهَا ﴾ .

يعنى للورثة الذين يملكون رقبتها .

والصحيح من المذهب : أن وليها مالك رقبتها .

جزم به في الكافي ، والمغنى ، والشرح ، وغيرهم .

وقدمه في الرعايتين ، والحاوى الصغير ، والفروع ، والفائق ، والحارثي ،

وصححه ، وغيرهم .

وقيل : وليها مالك رقبتها ومالك المنفعة جميعاً .

فعلى المذهب : لا يزوجه إلا بإذن مالك المنفعة .

قاله في المغنى ، والشرح ، والحرر ، والفروع ، وغيرهم .

قوله ﴿ وَأَخْذُ مَهْرَهَا فِي كُلِّ مَوْضِعٍ وَجَبَ ﴾ .

يعنى للملاك الرقبة ذلك . وهذا اختيار المصنف ، وابن عقيل .

وجزم به في الوجيز . وقدمه في الرعايتين ، والحاوى الصغير .

وقال أصحابنا : مهرها للوصى .
يعنى : الموصى له بنفعها . وهو المذهب .
جزم به فى المنور ، وغيره .
وقدمه فى المحرر ، وغيره .
وصححه فى النظم ، والحارثى ، وغيرهما .
قال فى الفائق : هذا قول الجمهور . وأطلقهما فى الفروع .
وهذه المسألة : من غير الغالب الذى ذكرناه فى الخطبة من المصطلح فى
معرفة المذهب .

قوله ﴿ وَإِنْ وُطِّئَتْ بِشُبُهَةٍ ، فَالْوَلَدُ حُرٌّ . وَلِلْوَرَثَةِ قِيَمَةٌ وَلِلَّهَا عِنْدَ
الْوَضْعِ عَلَى الْوَأْطَى ﴾ يعنى لأصحاب الرقبة .

وهذا المذهب . وعليه أكثر الأصحاب . جزم به فى الوجيز وغيره .
وقدمه فى المحرر ، والنظم ، والرعايتين ، والحاوى الصغير ، والفروع والفائق .
وغيرهم .

وقيل : يشتري بها مايقوم مقامها .
وأطلقهما فى الشرح ، وشرح الحارثى .
قوله ﴿ وَإِنْ قُتِلَتْ فَلَهُمْ قِيَمَتُهَا فِي أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ ﴾ .
وتبطل الوصية . وهو المذهب . صححه فى التصحيح وغيره .
وجزم به فى الوجيز وغيره . وقدمه فى المحرر ، والنظم ، والرعايتين ، والحاوى
الصغير ، والفروع والفائق وغيرهم .

وفى الأخرى : يشتري بها مايقوم مقامها .
قدمه فى الهداية ، والتبصرة ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة .
واختاره القاضى ، والمصنف ، وغيرهما . وأطلقهما فى الشرح .

تنبيه : ينبغي على الخلاف ما إذا عفا عن قاتلها : هل تلزمه القيمة ، أم لا ؟ .
قاله في الفروع .

فأمره : لو قتلها الورثة لزمهم قيمة المنفعة . ذكره في الانتصار عند الكلام
على الخلع بمحرم .

قلت : وعموم كلام المصنف ، وغيره من الأصحاب : أن قتل الوارث
كقتل غيره .

قوله ﴿ وَلَيْسَ لِوَاحِدٍ مِنْهُمَا وَطُوءَهَا ﴾ .

هذا المذهب . وعليه الأصحاب . وقطع به كثير منهم .

وقال في الترغيب : في جواز وطء مالك الرقبة وجهان .

فأمره : لو وطئها واحد منهما فلا حد عليه ، وولده حر .

فإن كان الواطئ مالك الرقبة : صارت أم ولد . وإلا فلا .

وفي وجوب قيمة الولد عليه الوجهان .

وكذا المهر على ما تقدم من اختيار المصنف ، واختيار الأصحاب .

وقيل : يجب الحد على صاحب المنفعة إذا وطئ .

فعلى هذا : يكون ولده مملوكا . وهو احتمال في المعنى وغيره .

قال في القاعدة الخامسة والثلاثين بعد المائة : لا يجوز للوارث وطؤها إذا كان

موصى بمنافعها . على أصح الوجهين . وهو قول القاضي ، خلافا لابن عقيل .

قوله ﴿ وَإِنْ وَلَدَتْ مِنْ زَوْجٍ ، أَوْ زِنَا : فَحُكْمُهُ حُكْمَهَا ﴾ .

هذا أحد الوجهين .

جزم به في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ،

والسكافي ، وشرح ابن منجا .

وقدمه في الرعايتين ، والحرارى الصغير ، والفائق ، والشرح .

وقال المصنف ، والشارح : ويحتمل أن يكون لمالك الرقبة .

قدمه في المحرر ، والقروع ، والنظم . وجزم به في المنور .

وهذا المذهب على ما اصطلاحناه في الخطبة .

قال في القاعدة الحادية والعشرين : الولد هل هو كالجزء ، أو كالكسب ؟

والأظهر : أنه كجزء .

ثم قال ، مفرعاً على ذلك : لو ولدت الموصى بمنافعها .

فإن قلنا : الولد كسب . فكاه لصاحب المنفعة .

وإن قلنا : هو جزء ، ففيه وجهان .

أحدهما : أنه بمنزلتها .

والثاني : أنه للورثة . لأن الأجزاء لهم دون المنافع .

قوله ﴿ وَفِي نَفَقَتِهَا ثَلَاثَةُ أَجْزَاءٍ ﴾ .

وهن احتمالات في الهداية .

وأطلقهن في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والكافي ،

وشرح ابن منجا .

قال في القروع : وفي نفقتها وجهان . انتهى .

أمرهما : أنه في كسبها . فإن عدم ففي بيت المال .

قال المصنف ، وتبعه الشارح : فإن لم يكن لها كسب . فقيل : تجب في

بيت المال . قال الحارثي : هو قول الأصحاب .

وقال المصنف - عن القول أنه يكون في كسبها - هو راجع إلى إيجابها على

صاحب المنفعة . وهذا الوجه للقاضي في الجرد .

والوجه الثاني : أنها على مال كسبها . يعني : على مالك الرقبة .

وهو الذي ذكره الشريف أبو جعفر مذهباً للإمام أحمد رحمه الله .

وجزم به في الوجيز ، وأبو الخطاب في رؤوس المسائل ، وابن بكروس ، وغيرهم . وعند القاضي مثله .

وقدمه في الرعايتين ، والفائق ، والحاوي الصغير .

والوجه الثالث : أنه على الموصي ، وهو مالك المنفعة . وهو المذهب .

صححه في التصحيح . واختاره المصنف ، والشارح .

وجزم به في المنور ، ومنتخب الأزجي .

وقدمه في الخلاصة ، والمحزر ، والنظم ، وتجريد العناية .

قوله ﴿ وَفِي اعْتِبَارِهَا مِنَ الثُّلُثِ : وَجْهَانِ ﴾ .

وأطلقهما في المغني ، والشرح ، وشرح ابن منجا ، والفروع ، وشرح الحارثي .

أمرهما : يعتبر جميعها من الثلث . وهو الصحيح .

وهو ظاهر كلامه في الوجيز . وصححه في التصحيح .

وقدمه في الرعايتين ، والحاوي الصغير ، والفائق .

والوجه الثاني : تقوم بمنفعتها ، ثم تقوم مساوية المنفعة . فيعتبر ما بينهما .

اختاره القاضي .

وقدمه في الخلاصة ، والنظم .

وقيل : إن وصي بمنفعة على التأييد : اعتبرت قيمة الرقبة بمنافعها من الثلث

لأن عبداً لا منفعة له لا قيمة له .

وإن كانت الوصية بمدة معلومة : اعتبرت المنفعة فقط من الثلث . اختاره

في المستوعب .

وأطلقهما في الفروع أيضاً .

فقال : وهل يعتبر خروج ثمنها من ثلثه ، أو ما قيمتها بنفعها وبدونه ؟

فيها وجهان . وإن وصى بنفعها وقتاً . فقليل : كذلك . وقيل : يعتبر وحده من ثلثه . لإمكان تقويمه مفرداً . انتهى .

وأطلقهن في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب .

فأثرة لو مات الموصى له بنفعها : كانت المنفعة لورثته . على الصحيح من

المذهب .

جزم به في الانتصار في الأجرة بالعقد .

وقال : ويحتمل مثله في هبة نفع داره ، وسكنائها شهراً : تسليمها . انتهى .
وقدمه في الفروع .

وقيل : بل لورثة الموصى .

قلت : وينبغي أن يكون الحكم كذلك فيما إذا مات الموصى له برقبته : أن تكون الرقبة لوارثه .

قوله ﴿وَإِنْ وَصَّى لِرَجُلٍ بِمُكَاتَبَةٍ : صَحَّ . وَيَكُونُ كَمَا لَوْ اشْتَرَاهُ﴾

على ما يأتي في باب الكتابة . وهذا بلا نزاع .

﴿وَإِنْ وَصَّى لَهُ بِمَالِ الْكِتَابَةِ ، أَوْ بِنَجْمٍ مِنْهَا : صَحَّ﴾ .

وهذا المذهب . وعليه الأصحاب .

إلا أن القاضي قال في الخلاف - فيمن مات وعليه زكاة - إن الوصية لاتصح بمال الكتابة والعقل ، لأنه غير مستقر .

فأثرناه

إمدهما : لو قال « ضعوا نجماً من كتابته » فلمهم وضع أى نجم شاءوا .

وإن قال « ضعوا ماشاء المكاتب » فالكل . على الصحيح من المذهب .

إذا شاء .

وقيل : لا . كما لو قال « ضعوا ماشاء من مالها » .

وإن قال « ضعوا أكثر ما عليه ، ومثل نصفه » وضع عنه فوق نصفه وفوق ربه . يعنى : بشرط أن يكون مثل نصف الموضوع أولاً .

الثانية : لو أوصى لمكاتبه بأوسط نجومه - وكانت النجوم شفعاً متساوية القدر - تعلق الوضع بالشفع المتوسط ، كالأربعة ، المتوسطة منها : الثانى والثالث . وكالستة ، المتوسط منها : الثالث والرابع .

قال فى القواعد الأصولية : ذكره أبو محمد المقدسى ، وغيره .

قوله ﴿ وَإِنْ وَصَّى لَهُ بِمَالِ الْكِتَابَةِ ، أَوْ بِنَجْمٍ مِنْهَا : صَحَّ ﴾ .

بلا نزاع . وللموصى له الاستيفاء والإبراء . ويعتق بأحدهما ، والولاء للسيد . فإن عجز : فأراد الوراث تعجيزه ، وأراد الموصى له إنظاره : فالقول قول الوارث . وكذا إذا أراد الوارث إنظاره ، وأراد الموصى له تعجيزه : فالحكم للوارث . قوله ﴿ وَإِنْ وَصَّى بِرَقَبَتِهِ لِرَجُلٍ ، وَبِمَا عَلَيْهِ لآخر : صَحَّ . فَإِنْ أَدَّى عَتَقَ . وَإِنْ عَجَزَ : فَهُوَ لِصَاحِبِ الرَّقَبَةِ . وَبَطَلَتْ وَصِيَّةُ صَاحِبِ الْمَالِ فِيمَا بَقِيَ عَلَيْهِ ﴾ .

إذا أَدَّى لصاحب المال ، أو أبرأه منه : عتق وبطلت الوصية . على الصحيح من المذهب . وعليه الأصحاب .

قال الشارح : ويحتمل أن لا تبطل وصية صاحب الرقبة ، ويكون الولاء له . لأنه أقامه مقام نفسه . ومال إليه وقواه .

فإن عجز : فسخ صاحب الرقبة كتابته . وكان رقيقاً له . وبطلت وصية صاحب المال .

وإن كان قبض من مال الكتابة شيئاً : فهو له .

قوله ﴿ وَمَنْ أَوْصَى لَهُ بِشَيْءٍ بَعَيْنِهِ ، فَتَلَفَ قَبْلَ مَوْتِ الْمُوصَى ، أَوْ بَعْدَهُ : بَطَلَتْ الْوَصِيَّةُ ﴾ بلا نزاع .

﴿وَإِنْ تَلَفَ الْمَالُ كُلُّهُ غَيْرُهُ، بَعْدَ مَوْتِ الْمُوصَى: فَهُوَ لِلْمُوصَى لَهُ﴾

بلا نزاع .

قوله ﴿وَإِنْ لَمْ يَأْخُذْهُ زَمَانًا: قَوْمَ وَقْتِ الْمَوْتِ، لَا وَقْتِ الْأَخْذِ﴾

يعنى : إذا أوصى له بشىء معين فمما . وهذا المذهب مطلقا . نص عليه .

فى رواية ابن منصور .

وقطع به الخرقى ، والمصنف ، والشارح ، وغيرهم .

وقدمه فى الفروع ، وغيره .

قال الشيخ تقي الدين رحمه الله : قول الخرقى هو قول قدماء الأصحاب . وهو

أوجه من قول الجدد . يعنى الآتى .

وجزم به فى الوجيز ، وغيره .

وقدمه فى الفروع ، وغيره .

وقال فى المحرر : إن قلنا : يملكه بالموت ، اعتبرت قيمته من التركة بسعره

يوم الموت ، على أدنى صفاته من يوم الموت إلى القبول ، سعرا وصفة . انتهى .

فبنى ذلك على أن الملك بين الموت والقبول : هل هو للموصى له ، أو

للورثة ؟ على ما تقدم فى كتاب الوصايا فى الفوائد المبينة على قوله « وإن قبلها بعد

الموت : ثبت الملك حين القبول » وذكرنا هذا هناك أيضا .

قوله ﴿وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ شَيْءٌ سِوَى الْمَعْنَى، إِلَّا مَالٌ غَائِبٌ، أَوْ دَيْنٌ

فِي ذِمَّةِ مُوسِرٍ أَوْ مُعْسِرٍ: فَلِلْمُوصَى لَهُ ثُلُثُ الْمُوصَى بِهِ. وَكُلَّمَا اقْتَضَى

مِنَ الدَّيْنِ شَيْئًا، أَوْ حَضَرَ مِنَ الْغَائِبِ شَيْئًا: مَلَكَ مِنَ الْمُوصَى بِهِ بِقَدْرِ

ثُلُثِهِ حَتَّى يَمْلِكَهُ كُلُّهُ. وَكَذَلِكَ الْحُكْمُ فِي الْمَدْبَرِ﴾ .

هذا المذهب . وعليه أكثر الأصحاب .

وجزم به في الوجيز ، والحرر ، والرعايتين ، والحاوي الصغير ، وغيرهم .
وقدمه في المغني ، والشرح ، ونصراه .

وذكره الخرق في المدبر . وقدمه في الفائق ، والشارح .
وقال : قاله الأصحاب . وصححه .

وقيل : لا يدفع إليه شيء ، بل يوقف . لأن الورثة شركاؤه في التركة . فلا
يحصل له شيء ما لم يحصل للورثة مثله .

قلت : وهذا بعيد جداً . فإنه إذا أخذ ثلث هذا المعين : يبقى ثلثاه . فإن لم
يحصل من المال الغائب والدين شيء ألبته : فللورثة الباقي من هذا الموصى به . فما
يحصل للموصى له شيء إلا وللورثة مثله .
غايته : أنه غير معين ، ولا يضر ذلك .

فعلى المذهب : تعتبر قيمة الحاصل بسعره يوم الموت على أدنى صفته ، من
يوم الموت إلى يوم الحصول .

قوله ﴿ وَإِنْ وَصَّى لَهُ بِثُلْثٍ عَبْدٍ ، فَاسْتَحِقَّ ثُلُثَاهُ . فَلَهُ الثُّلُثُ الْبَاقِي ﴾
يعنى : إذا خرج من ثلث التركة . قاله الأصحاب .

وهذا المذهب ، وعليه جماهير الأصحاب .

وجزم به في المغني ، والشرح ، والوجيز ، وشرح الحارثي ، والفائق وغيرهم .
وقدمه في الفروع ، وغيره .
وقيل : له ثلث ثلثه لا غير .

فأمره : مثل ذلك : لو أوصى بثلث صبرة من مكيل أو موزون ، فتلف ، أو
استحق ثلثاها ، خلافا ومذهبا .

قوله ﴿ وَإِنْ وَصَّى لَهُ بِثُلْثِ ثَلَاثَةِ أَعْبُدٍ ، فَاسْتَحِقَّ اثْنَانِ ، أَوْ مَاتَا :
فَلَهُ ثُلُثُ الْبَاقِي ﴾ .

هذا المذهب . وعليه جماهير الأصحاب .

وجزم به في الوجيز ، وغيره .

وقدمه في الحرر ، والنظم ، والفروع ، والفائق ، والحارثي ، وغيرهم .

وقيل : جميعه له إذا لم يجاوز ثلث قيمتها .

قوله ﴿وَإِنْ وَصَّى لَهُ بِعَبْدٍ لَا يَمْلِكُ غَيْرُهُ ، قِيمَتُهُ مِائَةٌ . وَآخِرَ بَشَلْتِ مَالِهِ . وَمِلْكُهُ غَيْرُ الْعَبْدِ مِائَتَانِ . فَأَجَازَ الْوَرَثَةُ : فَلِلْمُوصَى لَهُ بِالثَّلْثِ ثُلُثُ الْمِائَتَيْنِ وَرُبُعُ الْعَبْدِ . وَلِلْمُوصَى لَهُ بِالْعَبْدِ : ثَلَاثَةُ أَرْبَاعِهِ ﴾ .

وهذا المذهب - أعنى : في المزاخمة في العبد - وعليه الأصحاب : الخرقى ، فمن بعده .

قال الشارح : وهو قول سائر الأصحاب .

قال ابن رجب : وتبع الخرقى على ذلك : ابن حامد ، والقاضى ، والأصحاب .

ثم قال : فهذا قد يحمل على ما إذا كانت الوصيتان في وقتين مختلفين . ولا إشكال على هذا .

وإن حمل على إطلاقه - وهو الذى اقتضاه كلام الأكرين - فهو وجه آخر .

ثم قال : ونصوص الإمام أحمد رحمه الله وأصوله : مخالفة لذلك .

ثم قال : وقد ذكر ابن حامد : أن الأصحاب استشكلوا مسألة الخرقى ، وأنكروها عليه ، ونسبوه إلى التفرد بها .

ذكر ذلك في القاعدة التاسعة عشر بعد المائة .

قوله ﴿وَإِنْ رَدُّوا ، فَقَالَ الْخَرَقِيُّ : لِلْمُوصَى لَهُ بِالثَّلْثِ سُدُسُ الْمِائَتَيْنِ وَسُدُسُ الْعَبْدِ . وَلِلْمُوصَى لَهُ بِالْعَبْدِ : نِصْفُهُ ﴾ .

وهذا الصحيح من المذهب . وعليه أكثر الأصحاب .

قال الحارثي : هو قول الخرقى ، ومعظم الأصحاب .

قال الزركشى : هو قول جمهور الأصحاب .

وجزم به في الوجيز ، وغيره .
وقدمه في المحرر ، والنظم ، والزرکشی ، وغيرهم .
قال المصنف : وعندي أنه يقسم الثلث بينهما على حسب مالهما في حال الإجازة
لصاحب الثلث : خمس المائتين ، وعشر العبد ، ونصف عشرة . ولصاحب العبد
رבעه وخمسه .

وهو تخرج في المحرر .

قال في القاعدة الخامسة عشر : وفي تخرج صاحب المحرر نظر - وذكره .
قوله ﴿ وَإِنْ كَانَتْ الْوَصِيَّةُ بِالنِّصْفِ ، مَكَانَ الثُّلُثِ . فَرَدُّوا .
فَلِصَاحِبِ النِّصْفِ رُبْعُ الْمَائَتَيْنِ وَسُدُسُ الْعَبْدِ . وَلِصَاحِبِ الْعَبْدِ ثُلُثُهُ ﴾
وهذا اختيار المصنف . وجزم به في الوجيز .

فوافق المصنف هنا ، وخالفه في التي قبلها . وهو غريب .
وقال أبو الخطاب : لصاحب النصف : خمس المائتين ، وخمس العبد .
ولصاحب العبد : خمساء . وهو قياس قول الخرق . وهو الصحيح .

قال الزركشي : وهو قول الجمهور .

قوله ﴿ وَإِنْ وَصَّى لِرَجُلٍ بِثُلُثِ مَالِهِ ، وَلِآخَرَ بِمِائَةٍ ، وَلِثَالِثٍ بِتَمَامِ
الثُّلُثِ عَلَى الْمِائَةِ . فَلَمْ يَزِدِ الثُّلُثُ ﴾
يعنى : الثلث الثانى .

﴿ عَنِ الْمِائَةِ بَطَلَتْ وَصِيَّةُ صَاحِبِ التَّمَامِ . وَقُسِمَ الثُّلُثُ بَيْنَ
الْآخَرَيْنِ عَلَى قَدْرِ وَصِيَّتِهِمَا . وَإِنْ زَادَ عَلَى الْمِائَةِ ، فَأَجَازَ الْوَرِثَةَ : نَقَذَتْ
الْوَصِيَّةُ عَلَى مَا قَالَ الْمُوصَى . وَإِنْ رَدُّوا فَلِكُلِّ وَاحِدٍ نِصْفُ وَصِيَّتِهِ
عِنْدِي ﴾ .

وجزم به في الوجيز .

وقدمه في النظم ، والرايعتين ، والحاوي الصغير . والفائق .
وقال القاضي : ليس لصاحب التمام شيء ، حتى تكمل المائة لصاحبها . ثم
يكون له مافضل عنها . ويجوز أن يزاحم به . ولا يعطى ، كولد الأب مع ولد
الأبوين في مزاحمة الجد .

قال الحارثي : الأصح ما قال القاضي - واختاره في الحرر - إذا جاوز الثلث
مائتين .

قال في الفروع ، وقيل : إن جاوز المائتين فللموصى له بالثلث : نصف وصيته له .
وللموصى له بالمائة : مائة . وللثالث : نصف الزائد .

وإن جاوز مائة : فللموصى له الأول : نصف وصيته ، وللموصى له الثاني :
بقية الثلث مع معادلته بالثالث . انتهى .

وقال في الحرر : وعندى تبطل وصية التمام ههنا . ويقسم الآخرا للثلث ،
كأن لا وصية لغيرهما . كما إذا لم يجاوز الثلث مائة .
وأطلقهما في الشرح .

وقيل : إن جاوز الثلث مائتين : فللموصى له بثلاث ماله : نصف وصيته ،
ولصاحب المائة : مائة . وللثالث : نصف الزائد .

وأطلقهن في الفروع .

باب الوصية بالأنصباء والأجزاء

قوله ﴿ إِذَا وَصَّى بِمِثْلِ نَصِيبِ وَارِثٍ مُّعَيَّنٍ . فَلَهُ مِثْلُ نَصِيبِهِ مَضمُومًا إِلَى الْمَسْأَلَةِ 》 .

هذا المذهب . وعليه الأصحاب . وقطع به كثير منهم .
وفي الفصول احتمال ، ولو لم يرثه ذلك الذى أوصى بمثل نصيبه ، لمانع به ،
من رقب وغيره .

وقال فى الفائق : والمختار له مثل نصيب أحدم غير مزاد . ويقسم الباقي .
فإذا وصى بمثل نصيب ابنه ، وله ابنان . فله الثلث . على المذهب . وله
النصف على ما اختاره فى الفائق . ويقسم النصف الباقي بين الابنين . وله قوة .
قوله ﴿ وَإِنْ وَصَّى لَهُ بِنَصِيبِ ابْنِهِ . فَكَذَلِكَ ، فِي أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ 》
يعنى له مثل نصيبه فى أحد الوجهين . وهو المذهب .
جزم به القاضى فى الجامع الصغير ، والشرىف ، وأبو الخطاب فى خلافيهما ،
والشيرازى .

ومال إليه المصنف ، والمجد ، والشارح ، وغيرهم .
قال فى المذهب ، وغيره : صحت الوصية فى ظاهر المذهب .
قال الحارثى : هو الصحيح عندهم .
وفى الآخر : لاتصح الوصية .
وهو الذى ذكره القاضى .
قال الزركشى : قاله القاضى فى المجرد .
قال الحارثى : لكن رجع عنه .
فأمره : لو وصى له بمثل نصيب ولده ، وله ابن وبنت ، فله مثل نصيب
البنت . نقله ابن الحسك ، واقتصر عليه فى الفروع .

قوله ﴿وَإِنْ وَصَّى لَهُ بِضِعْفِ نَصِيبِ ابْنِهِ ، أَوْ بِضِعْفَيْنِ : فَلَهُ مِثْلُهُ
مَرَّتَيْنِ . وَإِنْ وَصَّى لَهُ بِثَلَاثَةِ أَضْعَافِهِ : فَلَهُ ثَلَاثَةُ أَمْثَالِهِ ﴾ .

قال المصنف : هذا هو الصحيح عندى .
واختاره الشارح ، وصاحب الحاوى الصغير .
وقال أصحابنا : ضِعْفَاهُ ثَلَاثَةُ أَمْثَالِهِ ، وَثَلَاثَةُ أَضْعَافِهِ : أَرْبَعَةُ أَمْثَالِهِ . كلما زاد
ضعفا زاد مرة واحدة .

وهذا المذهب . وعليه جماهير الأصحاب .
وجزم به فى الوجيز ، وغيره .
وقدمه فى الفروع ، وغيره .
قوله ﴿وَإِنْ وَصَّى بِمِثْلِ نَصِيبِ وَارِثٍ لَوْ كَانَ : فَلَهُ مِثْلُ مَالِهِ
لَوْ كَانَتْ الْوَصِيَّةُ وَهُوَ مَوْجُودٌ . فَإِذَا كَانَ الْوَرِثُ أَرْبَعَةَ بَنِينَ .
فَلِلْمَوْصَى لَهُ السُّدُسُ ، وَإِنْ كَانُوا ثَلَاثَةً فَلَهُ الْخُمُسُ ﴾ .

هذا الصحيح من المذهب . وعليه الأصحاب .
وقال الحارثى ، وعن بعض أصحابنا : إقامة الوصى مقام الابن المقدر . انتهى .
قوله ﴿وَلَوْ كَانُوا أَرْبَعَةً ، فَأَوْصَى بِمِثْلِ نَصِيبِ خَامِسٍ لَوْ كَانَ ،
إِلَّا مِثْلَ نَصِيبِ سَادِسٍ لَوْ كَانَ : فَقَدْ أَوْصَى لَهُ بِالْخُمُسِ إِلَّا السُّدُسَ
بَعْدَ الْوَصِيَّةِ ﴾ .

هكذا موجود فى النسخ المعروفة المشهورة .
ووجد فى نسخة مقروءة على المصنف ، وعليها خطه « لو كانوا أربعة فأوصى
بمثل نصيب أحدهم إلا مثل نصيب ابن خامس لو كان » .
قال الناظم : وفى بعض النسخ المقروءة على المصنف « وصى بمثل نصيب
أحدهم إلا مثل نصيب ابن سادس لو كان » .

قال : فعلى هذا : يصح أنه وصى بالخمس إلا السدس .

قال فى الفروع : كذا قال .

وهو كما قال صاحب الفروع .

فإنه - على ما قاله الناظم فى النسخة المقروءة على المصنف - إنما يكون أوصى له بالخمس إلا السبع ، على ما قاله الأصحاب فى قواعدهم . فلذلك لم يرتضه صاحب الفروع منه .

واعلم أن النسخ المعروفة المعتمد عليها : ما قلناه أولاً ، وعليها شرح الشارح وابن منجا .

لكن قوله « فقد أوصى بالخمس إلا السدس » مشكل على قواعد الأصحاب ، ومخالف لطريقتهم فى ذلك وأشباهه .

بل قياس ما ذكره الأصحاب فى هذه المسألة : أن يكون قد أوصى له بالسدس إلا السبع . فيكون له سهم من اثنين وأربعين .

وكذا قال الحارثى ، وصاحب الفروع ، وغيرهما .

لكن فى الفروع « سهمان من اثنين وأربعين » وهو سبقة قلم . والله أعلم . وأجاب الحارثى عن ذلك ، فقال : قولهم « أوصى بالخمس إلا السدس » صحيح . باعتبار أن له نصيب الخامس المقدّر غير مضموم ، وأن النصيب هو المستثنى . وهو طريقة الشافعية . انتهى .

قلت : وهو موافق لما اختاره فى الفائق ، فيما إذا أوصى له بمثل نصيب وارث على ما تقدم .

قال فى الفروع : وما قاله الحارثى صحيح . يؤيده : أن فى نسخة مقروءة على الشيخ « أربعة أوصى بمثل نصيب أحدهم ، إلا بمثل نصيب ابن خامس ، لو كان فقد أوصى له بالخمس إلا السدس » .

قال : ويوافق هذا قول ابن رزّين فى ابنين ، ووصى بمثل نصيب ابن ثالث

لو كان : له الربع . وإلا مثل نصيب رابع ، لو كان ، من واحد وعشرين . انتهى .
فكان صاحب الفروع فسر النسخة الأولى المعتمدة المشكلة على طريقة
الأصحاب بهذه النسخة .

والذى يظهر - بل هو كالصریح فى ذلك - : أن معناها مختلف . وأن
النسخة الأولى تابع فيها طريقة أصحاب الإمام الشافعى رحمه الله .
وهذه النسخة تبع فيها طريقة الأصحاب . ولعله فى النسخة الأولى اختار ذلك ،
أو يكون ذلك مجرد متابعة لغيره . فلما ظهر له ذلك اعتمد على النسخة الموافقة
لقواعد المذهب والأصحاب . وهو أولى .

فتلخص لنا : أن المصنف وجد له ثلاث نسخ مختلفة ، قرئت عليه .
إحداها : الأولى . وهى المشكلة على قواعد الأصحاب . ولذلك أجاب عنها
الحارثى .

والثانية : ما ذكرها الناظم . وتقدم ما فسرنا به .
والتفسير أيضاً مشكل على قواعد الأصحاب . ولذلك رده فى الفروع .
وتقدم أن قواعد الأصحاب : تقتضى - على هذه النسخة - أنه أوصى بالخمس
إلا السبع . وتفسيره موافق لطريقة أصحاب الإمام الشافعى ، وما اختاره فى الفائق .
والثالثة : فيها « أوصى بمثل نصيب أحدم إلا بمثل نصيب ابن خامس » فهذه
النسخة صحيحة على قياس طريقة الأصحاب . ويكون قد أوصى له بالخمس إلا
السدس . وهو موافق لما فسر . وأولى من النسخ المعروفة . والله أعلم .

قوله ﴿ وَإِنْ أَوْصَى لَهُ بِسِتِّهِمْ مِنْ مَالِهِ . فَقِيهِ ثَلَاثُ رَوَايَاتٍ ﴾ .

وظاهر الهداية ، والمستوعب : إطلاقهن .

وأطلقهن فى المذهب ، وتجريد العناية .

إمراهن : له السدس بمنزلة سدس مفروض .

إن لم تكمل فروض المسألة ، أو كانوا عصبية : أعطى سدساً كاملاً .

وإن كملت فروضها : أعيلت به ، وإن عالت : أعيل معها . وهو المذهب .

نقلها ابن منصور ، وحرب . وعليه أكثر الأصحاب . منهم القاضي ،
وأصحابه ، كالشريف ، وأبي الخطاب ، وابن عقيل ، والشيرازي وغيرهم .
وفسر الزركشي كلام الخرق بذلك .

قال الحارثي : هذا أصح عند عامة الأصحاب .
وجزم به في الوجيز ، ومنتخب الأرجى ، وغيرهما .
وقدمه في النظم ، والفروع ، والخلاصة ، والرايعتين ، والحاوي الصغير ،
والفائق ، وغيرهم .

وهو من المفردات . قال ناظمها :

من قال في الإيصا : لزيد سهم فالسدس يعطى حيث كان القسم

والرواية الثانية : له سهم مما تصح منه المسألة ، ما لم يزد على السدس .

والرواية التي ذكرها الخرق وغيره : ليس فيها « ما لم يزد على السدس » بل
قالوا : يعطى سهماً مما تصح منه الفريضة .

لكن قال القاضي : معناه ما لم يزد على السدس . فإن زاد عليه : أعطى
السدس . ورد الحارثي ما قال القاضي .

قال في الفروع : وعنه له سهم واحد ، مما تصح منه المسألة ، مضموماً إليها .
اختاره الخرق . انتهى .

قلت : ليس الأمر كما قال . فإن الخرق قال : وإذا أوصى له بسهم من ماله ،
أعطى السدس .

وقد روى عن أبي عبد الله رواية أخرى : يعطى سهماً مما تصح منه الفريضة
انتهى . فالظاهر : أنه سبقة قلم .

والرواية الثالثة : له مثل نصيب أقل الورثة ما لم يزد على السدس .

واختار الخلال وصاحبه : له مثل نصيب أقل الورثة . سواء كان أقل من
السدس أو أكثر .

قال في الهداية ، في تنمة الرواية : فإن زاد على السدس : أعطى السدس وهو قول الخلال ، وصاحبه . انتهى .

وقيل : يعطى سدساً كاملاً .

أطلقه الإمام أحمد رحمه الله في رواية حرب .

وأطلقه الخرقى ، وصاحب الروضة ، والمحمر ، وجماعة .

وهو كالصریح في المنور ، فإنه قال : وإن وصى بسهم من ماله : أعطى سدسه

وقال المصنف في المغنى ، والشارح : والذي يقتضيه القياس : أنه إن صح أن

السهم في لسان العرب : السدس . أو صح الحديث . وهو أنه - عليه أفضل الصلاة

والسلام - « أعطى رجلاً أوصى له بسهم من ماله السدس » فهو كما لو أوصى

بسدس من ماله . وإلا فهو كما لو أوصى بجزء من ماله . على ما اختاره الإمام

الشافعى ، وابن المنذر رحمهما الله تعالى : أن الورثة يعطوه ماشاءوا .

تنبيه : قول المصنف ، في الرواية الثانية والثالثة « ما لم يزد على السدس » .

قاله القاضى ، وجماعة من الأصحاب . منهم : المصنف .

وأطلق الباقر الرايتين . وقواه الحارثى .

قال في الرعايتين ، والحاوى الصغير - على الرواية الثانية ، والثالثة - له

السدس ، وإن جاوزه الموصى به .

قوله ﴿ وَإِنْ وَصَّى لِرَجُلٍ بِكُلِّ مَالِهِ ، وَآخَرَ بِنِصْفِهِ . فَأَمَّا لَ

بَيْنَهُمَا عَلَى ثَلَاثَةٍ ، إِنْ أُجِيزَ لَهُمَا . وَالثُّلُثُ عَلَى ثَلَاثَةٍ مَعَ الرَّدِّ ﴾ .

هذا المذهب . وعليه الأصحاب .

وفى الترغيب : وجه فيمن أوصى بماله لوارثه ، وآخراً بثلثه ، وأجيز : فللأجنبي

ثلثه . ومع الرد : هل الثلث بينهما على أربعة ، أو على ثلاثة ، أو هو للأجنبي ؟

فيه الخلاف .

قوله ﴿ فَإِنْ أُجِيزَ لِصَاحِبِ الْمَالِ وَخَدَهُ ، فَلِصَاحِبِ النِّصْفِ الثُّلُثُ
وَالْبَاقِي لِصَاحِبِ الْمَالِ ، فِي أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ ﴾ .

وهو المذهب . صححه في التصحيح ، والمحزر .

وجزم به في الوجيز ، وغيره .

وقدمه في الفروع ، وغيره .

وفي الآخر : ليس له إلا ثلثا المال الذي كان له في حال الإجازة لهما . وبقى
التسعان للورثة .

وقدمه في الرعايتين ، والحاوي الصغير .

وأطلقهما في الشرح ، والفائق ، والقواعد .

تنبيه : قوله ﴿ لَيْسَ لَهُ إِلَّا ثُلُثُ الْمَالِ الَّتِي كَانَتْ لَهُ فِي حَالِ الْإِجَازَةِ ﴾
كذا وجد بخط المصنف رحمه الله .

وكان الأصل أن يقول « إلا ثلثا المال اللتان كانتا له في حال الإجازة »
بتثنيه « التي » وبضمير التثنية في « كان » لأن الصفة والضمير يشترط مطابقة
كل واحد منهما لمن هو له . وإنما أفردا وأنتا : باعتبار المعنى ، أى : السهام الستة
التي كانت له . نص على ذلك في المطع .

قوله ﴿ وَإِنْ أَجَازُوا لِصَاحِبِ النِّصْفِ وَخَدَهُ . فَلَهُ النِّصْفُ عَلَى
الْوَجْهِ ، الْأَوَّلِ ﴾ وهو المذهب .

وعلى الوجه الثانى : له الثلث . ولصاحب المال : التسعان .

والوجهان الآتيان في كلام المصنف — بعد هذا — مبنيان على الوجهين
المتقدمين . وقد علمت المذهب منهما .

قوله ﴿ إِذَا اخْلَفَ ابْنَيْنِ ، وَأَوْصَى لِرَجُلٍ بِثُلْثِ مَالِهِ ، وَلِآخَرَ
بِمِثْلِ نَصِيبِ ابْنٍ : فَقِيْمَا وَجْهَانِ ﴾ .

وأطلقهما في المغنى ، والكافى ، والحرر ، والشرح ، والفروع .
 أمرهما : (لِصَاحِبِ النَّصِيبِ ثُلُثُ الْمَالِ عِنْدَ الْإِجَازَةِ . وَعِنْدَ الرَّدِّ :
 يُقَسَّمُ الثُّلُثُ بَيْنَ الْوَصِيِّينِ نِصْفَيْنِ) . وهو المذهب .
 قال في الهداية : هذا قياس المذهب عندى .

وجزم به فى الوجيز . وقدمه فى الرعايتين ، والحاوى الصغير .
 والوجه الثانى : (لِصَاحِبِ النَّصِيبِ : مِثْلُ مَا يَحْضُلُ لِابْنٍ ، وَهُوَ ثُلُثُ الْبَاقِ ،
 وَذَلِكَ التَّسْعَانِ عِنْدَ الْإِجَازَةِ . وَعِنْدَ الرَّدِّ : يُقَسَّمُ الثُّلُثُ بَيْنَهُمَا عَلَى خَمْسَةٍ) .
 وهو احتمال فى الهداية . وقدمه فى المستوعب .
 قال الحارثى : وهذا أصح بلا مريبة .

قوله ﴿ وَإِنْ كَانَ الْجُزْءُ الْمَوْصَى بِهِ النِّصْفَ : خَرَجَ فِيهَا وَجْهٌ ثَالِثٌ
 وَهُوَ أَنْ يَكُونَ لِصَاحِبِ النَّصِيبِ فِي حَالِ الْإِجَازَةِ ثُلُثُ الثَّلَاثِينَ ، وَفِي
 الرَّدِّ يُقَسَّمُ الثُّلُثُ بَيْنَهُمَا عَلَى ثَلَاثَةِ عَشَرَ لِصَاحِبِ . النِّصْفِ تِسْعَةً ،
 وَلِصَاحِبِ النَّصِيبِ أَرْبَعَةً ﴾ والمذهب الأول .

قال الحارثى ، عن الوجه الثالث : وليس بالقوى . وأطلقهن فى الشرح .
 والمسائل المفرعة بعد ذلك : مبنية على الخلاف هنا . وقد علمت المذهب هنا .
 فائدة جليزة : قوله ﴿ وَإِنْ خَلَفَ أُمًّا وَبَنَاتًا وَأَخْتًا ، وَأَوْصَى بِمِثْلِ
 نَصِيبِ الْأُمِّ وَسَبْعَ مَا يَبْقَى ، وَآخَرَ بِمِثْلِ نَصِيبِ الْأَخْتِ وَرُبْعَ مَا يَبْقَى ،
 وَآخَرَ بِمِثْلِ نَصِيبِ الْبِنْتِ وَثُلُثَ مَا يَبْقَى ، فَقُلْ : مَسْأَلَةُ الْوَرَثَةِ مِنْ
 سِتَّةٍ . وَهِيَ بَقِيَّةُ مَالِ ذَهَبٍ ثَلَاثُهُ ، فَرَدَّ عَلَيْهِ مِثْلَ نِصْفِهِ ثَلَاثَةٌ . ثُمَّ
 رَدَّ مِثْلَ نَصِيبِ الْبِنْتِ : يَكُنْ اثْنَى عَشَرَ . فَهِيَ بَقِيَّةُ مَالِ ذَهَبٍ رُبْعُهُ .
 فَرَدَّ عَلَيْهِ مِثْلَ ثَلَاثِهِ ، وَمِثْلَ نَصِيبِ الْأَخْتِ : صَارَتْ ثَمَانِيَةَ عَشَرَ . وَهِيَ

بَقِيَّةُ مَالٍ ذَهَبَ سَبْعُهُ . فَرَزِدَ عَلَيْهِ سُدُسُهُ ، وَمِثْلَ نَصِيبِ الْأُمِّ : يَكُنْ اثْنَيْنِ وَعِشْرِينَ .

هذه الطريقة : تسمى « طريقة المنكوس » وهى غير مطردة . ولنا فيها طريقة مطردة . ولم أرها مسطورة فى كلام الأصحاب . ولكن أفادنيها بعض مشايخنا .

وذلك أن نقول : انكسر معنا على ثلاثة ، وأربعة ، وسبعة . وهذه الأعداد متباينة . فاضرب بعضها فى بعض : تبلغ أربعة وثمانين . ثلثا ثمانية وعشرون . وربعها أحد وعشرون . وسبعها اثني عشرة . ومجموع ذلك أحد وستون . يبقى بعد ذلك ثلاثة وعشرون ، وهو النصيب . فاحفظه . ثم تأتى إلى نصيب البنت - وهو ثلاثة - تلقى ثلثه ، وهو واحد . يبقى اثنان ، وتلقى من نصيب الأخت ربه . وهو نصف سهم . يبقى سهم ونصف . وتلقى من نصيب الأم سبعة . وهو سبع سهم . يبقى ستة أسباع . فتجمع الباقي بعد الذى ألقيته من أنصاء الثلاثة ، يكون أربعة أسهم وسبعين ونصف سبع . فتضيفها إلى المسألة ، وهى ست ، يكون المجموع عشرة أسهم وسبعين ونصف سبع . فاضرب ذلك فى الأربعة والثمانين التى حصلت من مخرج الكسور : يكون ثمانمائة وسبعين . ومنها تصح .

للموصى له بمثل نصيب الأم سهم من ستة ، مضروب فى النصيب . وهو ثلاثة وعشرون . يكون ذلك ثلاثة وعشرين سهما ، وله سبع الباقي من الثمانمائة والسبعين ، وهو مائة وأحد وعشرون . بلغ المجموع له مائة وأربعة وأربعين . وللموصى له بمثل نصيب الأخت سهمان من ستة ، مضروبان فى النصيب . تبلغ ستة وأربعين . وله ربع الباقي من الثمانمائة والسبعين . وقدره مائتان وستة . يكون المجموع له مائتين واثنين وخمسين .

وللموصى له بمثل نصيب البنت : ثلاثة ، مضروبة فى ثلاثة وعشرين . تبلغ

تسعة وستين . وله ثلث الباقي من الثمانمائة والسبعين ، وقدره مائتان وسبعة وستون . يكون المجموع له ثلاثمائة وستة وثلاثين .

فمجموع سهام الموصى لهم سبعائة واثنان وثلاثون سهما . والباقي للورثة ، وقدره مائة وثمانية وثلاثون سهما .

للأم السدس من ذلك ، وقدره ثلاثة وعشرون سهما .

ولللأخت الثلث ، وقدره ستة وأربعون سهما .

وللبنت النصف ، وقدره تسعة وستون سهما . والله أعلم .

وإن أردت أن تعطى الموصى له بمثل نصيب البنت وثلث مايبقى أولا ، أو الموصى له بمثل نصيب الأخت وربع مايبقى : فافعل كما قلنا ، يصح العمل معك . بخلاف طريقة المصنف . فإنها لا تعمل إلا على طريقة واحدة . وهى التى ذكرها فأحييت أن أذكر هذه الطريقة لتعرف ، وليقاس عليها ماشابهها لا طرادها . والله الموفق .

واستمرينا على هذه الطريقة مدة طويلة إلى سنة سبع وسبعين وثمانمائة . ثم سافرت إلى بيت المقدس للزيارة . وكان فيها رجل من الأفاضل المحررين فى الفرائض والوصايا . فسألته عن هذه المسألة ؟ فتردد فيها . وذكر لنا طريقة حسنة موافقة لقواعد الفرضيين .

وكنيت قبل ذلك قد كتبت الأولى فى التنقيح ، كما فى الأصل . فلما تحرر عندنا أن الطريقة التى قالها هذا الفاضل أولى وأصح : أضربنا عن هذه التى فى الأصل .

وأثبتنا هذه . وهى المعتمد عليها .

وقد تبين لى أن هذه الطريقة التى فى الأصل غير صحيحة . وإنما هى عمل ، لتصح قسمتها مطلقاً ، من غير نظر إلى ما يحصل لكل واحد .

وقد كتبت عليها ما يبين ضعفها من صحتها فى غير هذا الموضع . ويعرف بالتأمل عند النظر . وأثبت هذه الطريقة . وضربت على الأولى التى فى الأصل هنا . فليحذر